المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت–

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

السياسة النقدية والمالية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية
دراسة حالة الجزائر 2001-2014

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص علوم المالية

من إعداد الطالب :

✓ أسامة بوراس

إشراف الأستاذ:

روشو عبد القادر

السنة الجامعية: 2015/2014

شكر وتقدير

قال تعالى: [ولئن شكرتم لأزيدنكم] سورة إبراهيم الآية (07)

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا، طيبا مباركا فيه، ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك يارب على ما أنعمت علينا من قوة وصبر في إنهاء هذا العمل.

فلنشكر الله شكر الشاكرين عدد ما كان وعدد ما يكون، على توفيقه لنا وتسهيل الصعب أمامنا، ونسأل الله أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، فإن أصبنا فمن عند الله وإن أخطئنا فمن أنفسنا أو من الشيطان، والصلاة والسلام على رسول الله قدوتنا، وعلى آله وأصحابه التابعيين له بإحسان إلى يوم الدين.

نشكر كل من علمنا حرفا ولقننا درسا وأعطانا نصحا، وكان نعم الموجه، فلإرشاداته القيمة وروحه الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا العمل المتواضع، ألا وهو الأستاذ المشرف "روشو عبد القادر" والشكر موصول إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي تيسمسيلت، وعلى رأسهم مدير المعهد الأستاذ : العقاب الجيلالي ونخص بالذكر الأساتذة الذين ساعدونا على انجاز هذا العمل " الأستاذ بن الشيخ عبد الرحمن،الاستاذ ناصف، والاستاذ براضية "

كما لا يفوتني أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال المكتبة المركزية ومديرها

بوراس أسامة

إهـداء

- ❖ إلى والدي الكريمين الذين توليايني بالرعاية والتربية في كنف العلم ومعارج الإيمان .
- ❖ إلى أخي مُحَمَّد الذي كان سندا في اكمال هذه المذكرة وولديه عبد الرزاق وعبد المالك، إلى إخوتي : ، عبد الغاني وبنتيه ملاك ورانيا الى إبراهيم الخليل ، عبد الكريم والى أختي والكتكوتة هناء.
- ❖ إلى خالي وزوجته ، وكل أصدقائي الأعزاء .
- ❖ إلى الأخ الذي لم تنجبه أمي باحمد لحسن والذي يؤدي في واجبه الوطني في الدرك الوطني .
- ❖ إلى اعز أصدقائي حسان دراوش، ومُحَمَّد العيمش الذي كان له دور فعال في تشجيعي .
- ❖ إلى كل أصدقاء العمل شعشوع عبد لله ، باحث مهدي.
- ❖ إلى الرايس حسان مُحَمَّد، وحريزي بوغاري ، وبن تمرة مكوار،بن زمور رشيد .
- ❖ إلى جميع عمال الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين تيسمسيلت وبالأخص مديرها باحمد جلول
- ❖ إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة .
- ❖ إلى جميع مناضلي ومناضلات الإتحاد العام الطلابي الحر فرع تيسمسيلت وخاصة الأخ عبد الرحيم .
- ❖ إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية وخاصة طلبة علوم المالية .

إلى كل هؤلاء أهدي هذه المذكرة المتواضعة

اللهم علمني ما ينفعني، واشفعني بما علمتني وزدني علما .

بوراس أسامة

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1.1	نظرية سعر الفائدة	08
الشكل 2.1	مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية	11
الشكل 3.1	منحنى "فيليبس"	33
الشكل 4.1	استخدام السياسة النقدية للتخلص من الركود ومعالجة البطالة	35
الشكل 5.1	استخدام السياسة النقدية في معالجة التضخم	38
الشكل 1.2	التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة	50
الشكل 2.2	سياسة مالية توسعية	59
الشكل3.2	سياسة مالية انكماشية	60
الشكل 1.3	تطور معدل الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات وخارجه	84
الشكل2.3	تطور معدلات البطالة في الجزائر 2001- 2014	87
الشكل 3.3	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2001- 2014	89
الشكل 4.3	رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة 2001 - 2014	92
الشكل5.3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2014)	95
الشكل6.3	تطور حجم احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة(2001-2014)	97

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.3	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	70
الجدول 2.3	عدد المشاريع عند أواخر شهر ديسمبر 2003	72
الجدول 3.3	توزيع البرنامج حسب كل قطاع	74
الجدول 4.3	توزيع برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثه على القطاعات التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2010-2014)	76
الجدول 5.3	تطور معدلات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات وخارجه	78
الجدول 6.3	تطور معدلات البطالة في الجزائر 2001- 2014	83
الجدول 7.3	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2001- 2014	86
الجدول 8.3	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2001- 2014	89
الجدول 9.3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001- 2014)	91
الجدول 10.3	تطور حجم احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة 2001- 2014	94
الجدول 11.3		96

هدفت هذه الدراسة إلى استنباط أهم النقاط المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية، بالإضافة إلى تأثير كل منهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

حيث قسم هذا العمل إلى ثلاثة فصول، تطرقنا في الفصل الأول الى مختلف أبعاد السياسة النقدية من خلال عناصرها الأساسية وأهدافها، وقد اتضح أن الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة هي نفس أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، كما تضمن الفصل الثاني السياسة المالية والتي لها علاقة بالنفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، وبما أنها تسعى إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية، بينا دورها في معالجة البطالة والتضخم من خلال استخدام أدواتها، كما تطرقنا إلى كيفية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية .

أما عن الفصل الأخير فكان عبارة عن دراسة لتأثير كل من السياستين على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الفترة مابين 2001-2014، حيث وصلنا إلى أن تنفيذ أي سياسة اقتصادية تنموية في الجزائر يجب أن يتضمن إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ورغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في فترة الدراسة اتضح أن هذا التحسن مرتبط بالبحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر من خلال ارتفاع أسعار البترول أي اقتصاد الريع، وما يمكن قوله أن تنفيذ أي برنامج تنموي يقتصر على مدى توفر مصادر التمويل وتنوعها واقتصار الجزائر على الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه البرامج في حالة انهيار أسعار البترول، كما هو الحال في الجزائر حيث تم تأجيل الكثير من الاستثمارات .

وبالرغم من النقائص إلى انه يوجد كثير من التحسينات من قبل الحكومة الجزائرية مقارنة بالمخططات السابقة .

الملخص

Cette étude visait à concevoir des points les plus importants relative à la politique monétaire et financier, En plus de l'impact de chacun sur les variables macroéconomiques en Algérie.

ce travail a été divisé en trois chapitres, Nous avons abordé dans le premier chapitre les différentes dimensions de la politique monétaire par l étude de ses éléments et leur objectifs, ou Il était clair que les objectifs recherchés par cette politique sont les mêmes objectifs de la politique macro-économique, le deuxième Chapitre contenait. La politique financier qui a un rapport avec la dépenses publiques etles recettes publiques et de budget général par ce qu'ellecherche à corriger les déséquilibres économiques, en expliqué leur rôle dans la lutte contre le chômage et l'inflation. Comme nous avons abordé la coordination entre la politique financier et la politique monétaire.

Quant au dernier chapitre en étudier l'effet de chacune des deux politiques sur les variables macroéconomiques dans la période entre 2001-2014, Où nous sommes arrivés à ce que la mise en œuvre de toute politique de développement économique en Algérie doit inclure une stratégie à long terme visant à atteindre un développement économique global , Malgré les indicateurs macro-économiques améliorées dans la période d'étude , il est devenu clair que cette amélioration est liée à expansion financière vécue par l'Algérie du de prix élevés du pétrole, on peut dire que la mise en œuvre de tout programme de développement est limitée à la disponibilité des sources de financement et la diversité de ses sources , La dépendance de l'Algérie sur la perception de pétrole va désactiver ces programmes dans le cas ou l'effondrement des prix du pétrole, ce qui est le cas où il a été retardé beaucoup des projets.

Malgré ces lacunes en remarque beaucoup d'améliorations par le gouvernement algérien par rapport aux programmes précédents.

فـهرس المحتويات

البيـــــان	الصفحة
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال البيانية	
المقدمة	أ-د
الفصل الأول: السياسة النقدية ومختلف أبعادها	02-40
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	03
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية	03
المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية عبر مختلف المدارس	04
المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية	10
المبحث الثاني: آليات عمل السياسة النقدية	15
المطلب الأول: أنواع و أدوات السياسة النقدية	15
المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي ومدى تأثيرها في تنفيذ السياسة النقدية	20
المطلب الثالث: مؤشرات استقلالية البنك المركزي وشروط نجاحه	24
المطلب الرابع : عوامل ضعف السياسة النقدية وشروط نجاحها	27
المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية	31
المطلب الأول: ماهية البطالة والتضخم	33
المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والتضخم منحنى فيليبس	34
المطلب الثالث : دور السياسة النقدية في معالجة البطالة والتضخم	40
خلاصة الفصل	41-66
الفصل الثاني: السياسة المالية	42
مقدمة الفصل	42
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	43
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية	43
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية	44

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	45
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	47
المطلب الأول: النفقات العامة	47
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	53
المطلب الثالث: الموازنة العامة	56
المبحث الثالث: آليات عمل السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية	58
المطلب الأول: الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية وكيفية علاجها	58
المطلب الثاني: أبعاد السياسة المالية ومحدداتها	61
المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية	63
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث: اثر السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزئر	100-68
مقدمة الفصل	68
المبحث الأول: البرامج التنموية الاقتصادية 2001-2014	69
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	69
المطلب الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	72
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	77
المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية	82
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر(2001- 2014)	82
المطلب الثاني: معدلات البطالة في الجزائر (2001- 2014)	85
المطلب الثالث: معدلات التضخم في الجزائر (2001- 2014)	88
المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية	91
المطلب الأول : وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر (2001-2014)	91
المطلب الثاني : تطور سعر الصرف في الجزائر (2001-2014)	93
المطلب الثالث : احتياطي الصرف والدين الخارجي في الجزائر (2001-2014)	96
خلاصة الفصل	100
الخاتمة	102
المصادر والمراجع	108

المقدمة

تلعب الحكومة دورا هاما في التأثير على مجريات النشاط الاقتصادي، من خلال السياسات الاقتصادية التي تتبعها، ويأتي هذا عبر آليات التدخل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار تحقيق الأهدف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة .

وعليه إن تحقيق الأهداف الاقتصادية من مستوى تشغيل ومعدل نمو مرتفع ونسبة معينة من التضخم ، لن يتأتى إلا باستخدام السياسة النقدية والسياسة المالية التي هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية، باعتبار أن تحقيق أهداف هاتين السياستين هو عبارة عن طريق أولي أو بالأحرى مبدأي للوصول إلى الأهداف الاقتصادية العامة، لم تعد السياسة النقدية والسياسة المالية مجرد ضمان لتحقيق مزايا الاقتصادية بل على العكس أصبحت مسؤولة مسؤولية مباشرة على تصحيح الإختلالات الاقتصادية من بطالة وتضخم ....الخ .

ومن هذا المنطلق سعت السلطات الجزائرية إلى إتباع سياسة توسعية في ظل المداخيل الناتجة عن التحسن النسبي لأسعار النفط،بتطبيق مجموعة من البرامج التنموية (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج النمو الاقتصادي برنامج توطيد النمو) وهذا منذ بداية سنة 2001 والتي انعكس دورها في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية بما فيها الداخلية والخارجية.

مشكلة الدراسة

إن موضوع السياسة النقدية والسياسة المالية يعتبر احد المواضيع والوسائل الأساسية للسياسة الاقتصادية التي ينتهجها البلد، فالسياسة المالية تعني استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي، أي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة فيما يخص إيراداتها ونفقاتها .

أما السياسة النقدية تستخدم أدواتها للتأثير على كمية النقود المعروضة، وباعتبار هاتين السياستين الركيزة لأي اقتصاد ففي عدم تطبيق احدهما بصفة غير محكمة سينجر عنه اختلالات اقتصادية مثل ظهور الفجوات التضخمية والبطالة .

والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد ككل، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

إلى أي حد يمكن للسياسة النقدية والسياسة المالية أن تؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي ؟

ومن هذا التساؤل يمكن طرح **الأسئلة الفرعية التالية** :

- ماهية السياسة النقدية وفيما تكمن آليات عملها ؟
- كيف يمكن للسياسة النقدية معالجة الضغوط التضخمية ؟

- ما هي آليات عمل السياسة المالية و ما هي أنواعها ؟
- ما هي أهم البرامج التنموية المتبعة منذ 2001 وما مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية ؟

الفرضيات :

– فعالية السياسة النقدية مرتبطة بمدى استقلالية البنك المركزي، وتستخدم أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة لمعالجة كل من البطالة والتضخم .

– تعمل السياسة المالية في ظل نوعين من الحالات الاقتصادية (سياسة مالية توسعية، سياسة مالية انكماشية).

– إن إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية كان لها دور فعال في تطوير الاقتصاد الجزائري والذي انعكس إيجابا على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية .

أهمية الدراسة :

يستمد البحث أهميته من خلال المكانة التي تحتلها السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر، ومن خلال شروط نجاحها والمتمثلة في تحقيق الأهداف الاقتصادية وتطبيق أدوات كل منهما في الجزائر لتحقيق التنمية وتكيف هذا الاقتصاد مع اقتصاديات العالمية .

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث في محاولة الوصول إلى آليات عمل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية بالإضافة إلى تحديد إطار علاقة استقلالية البنك المركزي وأداء السياسة النقدية، والتعرف على الإجراءات التي انتهجتها الجزائر في إطار السياسة المالية التوسعية، ومحاولة تقيم كل من السياستين في الجزائر في ظل البرامج التنموية الاقتصادية بالاعتماد على مؤشرات الاقتصادية الكلية لاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع :

باعتبار أن السياسة النقدية والسياسة المالية لهما علاقة وطيدة بالسياسة الاقتصادية، ونجاح هاتين السياستين يؤدي إلى ازدهار الاقتصاد الوطني وفشلهما يعكس سلبا على هذا الاقتصاد ودخول الجزائر في معترك الإصلاحات وتبنيها للبرامج التنموية في إطار سياسة مالية توسعية أدى إلى إحداث ضجة إعلامية كبيرة ومحاولة التعرف على نجاعة هذه البرامج ومحتواها وإزالة اللبس والغموض.

بالإضافة إلى طبيعة التخصص في العلوم المالية .

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

رسالة ماجستير للباحث علي حمزة تحت عنوان فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، سنة 2002 والتي تناول فيها السياسة النقدية والمالية من خلال الإشكالية التالية :

إلى أي حد يمكن للسياسة المالية والنقدية أن تساهم في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي للتصحيح الهيكلي المدعمة من قبل الهيئات الدولية ؟

حيث درس الجانب النظري للسياسة النقدية من خلال تعريفها وتطوره عبر مختلف المدارس وفعاليته وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية كما تطرق إلى مختلف أبعاد السياسة المالية أما عن الجانب التطبيقي تحدث عن جميع الإصلاحات الهيكلية للجهاز المصرفي الجزائري كما توصل إلى النتائج التالية :

- السياسة النقدية والتي تتطلب اقتصاد قوي ومرن يعمل منخلا المؤشرات الاقتصادية،النقود،معدل الفائدة الادخار، الاستثمار والمرونة بين مختلف المتغيرات وهذا لا يحدث إلا في ظل الاقتصاديات المتطورة.
- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل اقتصاد السوق.

الدراسة الثانية :

درواسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

تطرق إلى السياسة الاقتصادية بصفة عامة ثم السياسة المالية بصفة خاصة.

حيث درس كل من تطور السياسة المالية عبر مختلف المدارس بالإضافة إلى فعاليتها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية، ومحاولة إعطاء آلية عمل أدواتها، وكذا تحدث عن تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر

منهج الدراسة :

انتهجنا المنهج الاستنباطي والاستقرائي في دراستنا لكل من السياسة النقدية وسياسة والسياسة المالية وتأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

حدود الدراسة:

حدد الإطار الزماني للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، وهذا لأنها فترة انتقالية في تاريخ الاقتصاد الجزائري شهدت تطورا كبيرا والعديد من الإنجازات. أما المجال المكاني فهو الجزائر.

صعوبات البحث:

لقد اعترضت هذا البحث مصاعب كثيرة نذكر منها:

- قلة المراجع التي تتناول الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة ما أدى إلى التركيز على شبكة الانترنيت في عملية البحث عن المعطيات.

- التضارب في الإحصائيات بين مختلف المصادر الرسمية، وهذا راجع إلى أن الجزائر لا تتوفر على قاعدة بيانات إحصائية إلكترونية تسمح بالحصول على كل الأرقام في وقت واحد.

تقسيمات الدراسة

تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول، حيث كان عنوان الفصل الأول السياسة النقدية ومختلف أبعادها والذي انقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث وهي على النحو التالي المبحث الأول ماهية السياسة النقدية أما المبحث الثاني آليات عمل السياسة النقدية والمبحث الثالث دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، أما عن الفصل الثاني فكان تحت عنوان السياسة المالية والذي انقسم بدوره أيضا إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية السياسة المالية أما المبحث الثاني أدوات السياسة المالية، والمبحث الثالث آليات عمل السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية، أما عن الفصل الأخير فكان تحت عنوان أثر السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر إذ قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول البرامج التنموية 2001-2014 أما المبحث الثاني مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية أما المبحث الأخير مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية وخلصت الدراسة إلى خاتمة عامة تتضمن جملة من النتائج.

مقدمة الفصل :

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة والتي تتخذها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، وفهم السياسة النقدية لن يتأتى إلا بإعطاء مفهوم للسياسة النقدية من خلال المرور بمختلف المدارس التي تناولتها، وساعدت على تطورها ومعرفة أنواعها سواء كانت انكماشية أو توسعية ومعرفة أهدافها النهائية والوسيطية وأدواتها الكمية والكيفية (المباشرة والغير المباشرة).

كما سنتطرق أيضا إلى البنك المركزي الذي يعتبر من أهم المؤسسات النقدية والمالية، ويأتي على رأس النظام المصرفي، كما يعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، وتعتبر نشاطاته في غاية الأهمية، وإن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية للحكومة، ويلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة، هدفه تحقيق سلامة واستقرار النظام النقدي والمصرفي في الدولة وتطبيق السياسات النقدية والمصرفية التي تدعم نمو الناتج القومي، والعمالة ، والحد من التضخم ومن ثم تحقيق التقدم الاقتصادي في المجتمع، وفي هذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني : آليات عمل السياسة النقدية

المبحث الثالث : دور السياسة النقدية في معالجة البطالة والتضخم

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة التي تعتمدها الدولة و التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة لهذا ارتأينا في هذا المبحث أن نبين مفهوم السياسة النقدية من خلال التعاريف، والمرور بمختلف المدارس التي ساعدت على تطويرها بالإضافة إلى أهدافها.

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية

لقد عرفت السياسة النقدية بتعاريف عدة صيغت جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب أو الباحث الاقتصادي .

- يعرفها "**جورج بانيونت** george paniente" على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد و من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف [1].
- كما تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد ، بمعنى مجموعة القواعد والإحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق في تحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية [2].
- هي ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأشير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية[3].
- كما يمكن أن نعرفها بأنها هي السياسة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثر في المعروض من النقود من خلال الجهاز المصرفي، ويختص البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية لاعتباره المشرف والمنظم لعمل الجهاز المصرفي[4].

---

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،سنة 2005، ص 53.

[2] إكن لونيس ،**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر3، سنة 2011ص09.

[3] البحري عبد الله، **اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية** ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر ،سنة 2005،ص54.

[4] علي حمزة ، **فعالية السياسة النقدية والمالية في الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، سنة 2002، ص89.

ومن خلال هذه التعارف نستخلص تعريف شامل حول مفهوم السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير، التي تتخذها السلطات النقدية و المتمثلة في البنك المركزي، والتي تضمن التسيير الأمثل لعرض النقود المتداول في الاقتصاد من خلال استخدام عدة وسائل و أدوات و ذلك من أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية العامة مثل دفع عجلة النمو الاقتصادي، أو الحد من التضخم ...الخ .

المطلب الثاني : تطور السياسة النقدية عبر مختلف المدارس.

نظرا للأهمية السياسة النقدية و الدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل و عقبات عدة، ويهمنا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة، التي اهتمت بالسياسة النقدية هي على النحو التالي :

الفرع الأول : السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي :

إن النظرية التقليدية تعبر عن مجموعة من الآراء والأفكار المفسرة والمحللة للنظام الرأس مالي الحر،والتي يمكن طرح بعض أسسها القانونية والفلسفية باختصار [1].

الحرية الاقتصادية: إن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه، وحرية التملك والعمل، لن يحقق منفعته ومصلحته فحسب بل سيعمل على تحقيق المنفعة العامة .

عدم تدخل الدولة : إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد، ذالك أن تدخلها يجب أن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع وتنظيم القضاء والقيام بمشروعات ذات النفع العام .

قانون ساي : والذي نص على أن العرض يخلق الطلب عليه وبالتالي عدم إمكانية وجود فائض عرض بصفة عامة في أي وقت من الأوقات، لان العرض مساوي تماما للطلب .[2]

الملكية الخاصة : إن الملكية الفردية هي أحد أركان النظام الرأس مالي وأن إيمان الفرد بها يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وتحقيق أقصى منفعة للمجتمع وعليه لا نرى أي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وأن هذا التوافق يحدث تلقائيا .

---

[1] بلعزوز بن علي ، **محاضرات في السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2004، ص، ص 8-9

[2] وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، سنة 2010 ص42.

مبدأ المنافسة الحرة : إن المنافسة غير مقيدة هي وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية، وهي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع .

مبدأ حيادية النقود: إن النقود في الحياة الاقتصادية ليست سوى أداة تبادل، لأنها حيادية يمكن استبدالها بأدوات أخرى والحقيقة هنا السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذالك .

وفي التحليل الاقتصادي التقليدي قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية كمبريدج.

حيث انه تعتبر هده النظرية من أقدم النظريات الاقتصادية التي مازالت تدور حولها نقاشات إلى يومنا هذا والتي تشير في شكلها البسيط إلى أن التغير في مستوى العام للأسعار يتحدد بمستوى التغيرات التي تحدث في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد .[1]

وتتعلق هذه النظرية بمعادلة المبادلات الاقتصادية المشهورة للاقتصادي IRVING FISHER بحيث ينطلق من فكرة الأفراد يحتفظون بالنقود لغرض شراء السلع والخدمات، وكلما كانت حاجاتهم كبيرة لهذه النقود كلما احتفظوا بها أكثر فالنقود المتوفرة في الاقتصاد تكون مرتبطة بعدد الوحدات النقدية المتبادلة في إطار المعاملات وحسب فيشر يمكن صياغة المعادلة على النحو التالي :

$$M.V = P.T$$

M /كمية النقود V /سرعة تداول النقود P/ المستوى العام لأسعار T حجم المعاملات

إذن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات أي إن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها .[2]

نظرية الدخل ومعادلة كمبريدج :

في الوقت الذي طور فيه فيشر النظرية الكمية ، كان مجموعة من الاقتصاديين في جماعة كمبريدج في انجلترا يقودهم الفريق مارشال و بيجو يبحثون في الموضوع نفسه، وتوصلوا إلى صيغة الأرصدة النقدية الحاضرة والفرق بين الصيغتين أن فيشر ركز على دور النقود كوسيط في التبادل، بينما ركزت مدرسة كامبريدج على دور النقود كمستودع للقيم، مما يعطل مؤقتا من القوة الشرائية لأفراد خلال الفترة الواقعة بين بيع السلعة وشرائها .

[1] تومي صالح، **مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2004 ،ص 139

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي** ، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة2013، ص 43

وبتالي فقد ركزت الطلب على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، وهناك مجموعة من العوامل تؤثر في تغير حجم هذه الأرصدة كأسعار الفائدة، ومقدار ثروة الفرد، والتوقعات المستقبلية حول مختلف الأسعار، إلا أنهم اعتقدوا أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في اجل قصير[1].

وصيغة المعادلة على النحو التالي Md=KY، حيث Md الطلب على النقود Yالدخل النقدي، Kالتفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الإفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل وباعتبار أن kهو مقلوب y فسيكون أي تغير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي(M) pFوبالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار مما يعني عدم فعاليتها في التأثير على الدخل ومعادلات الفائدة والجانب الحقيقي للاقتصاد .[2]

وكخلاصة يمكن القول أن المدرسة الكلاسيكية للسياسة النقدية بأنها سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على التشغيل والإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة، إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ المعاملات بذالك تصبح السلطة النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود.

الفرع الثاني : السياسة النقدية في النظرية الكينزية

بعدما ظهر عجز التفكير الكلاسيكي بحدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929، استلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي .

تغير فيه حقل الدراسة والأدوات المستخدمة، وهو ما حدث في نطاق النظرية الكينزية، حيث بحث كينز عن اثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلا من اقتصار مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار)،والتي هي حسب كينز مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة والدخل الوطني وبالتالي مستوى الطلب الفعال والذي هو جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين اكبر ربح ممكن.[3]

وقد قام كينز بدراسة كل من الطلب على النقود وعرض النقود وسعر الفائدة .

---

[1] جمال لعمارة **السياسة النقدية في النظامين الوضعي والإسلامي**، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، الجزائر، سنة 2007،ص 103 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق** ،ص 43

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص 48

الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)

سمى كينز نظريته بتفضيل السيولة، لأنه اعتبر الأفراد يفضلون النقود لكونها كاملة السيولة وعليه تساؤل عن سبب حيازة الأفراد للنقود ، في افتراض وجود ثلاث دوافع[1] :

1 دافع المعاملات : فالنقود تستخدم في المعاملات اليومية ، فالطلب عليها يكون حسب هده المعاملات وهي تتناسب طردا مع الدخل النقدي.

2 دافع الاحتياط : افترض كينز حيازة النقود بغرض الحذر والاحتراس ضد الحاجة غير المتوقعة ، وتتحدد الكمية المطلوبة لذالك بمستوى المعاملات التي يتوقعها الأفراد مستقبلا ، وهي تتناسب طردا مع الدخل النقدي أيضا .

3دافع المضاربة : إن الاحتفاظ بالنقود لغرض المضاربة لم تهتم به النظرية التقليدية مطلقا باعتبارهم أن الطلب على النقود يكون لأغراض المعاملات والاحتياط فقط .

ويتمثل الاحتفاظ بالنقود لدافع المضاربة توافر أرصدة نقدية في شكل سيولة تخصص للمضاربة وتحقيق الأرباح ، فالأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية بالبنوك انتظارا للفرص المتاحة التي تحقق لهم أرباحا نتيجة لتغير اسعار الأوراق المالية في البورصات (الأسواق المالية)، حيث ترتفع قيمتها أو تنخفض وفقا لتغيرات أسعار الفائدة.[2]

عرض النقود : يقصد بعرض النقود **عند كينز** ، النقود المعروضة بقصد الاحتفاظ بها وحيث أن البنك المركزي هو الذي يتحكم في سعر الفائدة إذا خفض أو قلل من عرض النقود ، ويمكن أن يخفض من سعر الفائدة إذا زاد من عرض النقود فالبنك المركزي إذا يمكنه أن يتحكم في سعر الفائدة عن طريق تحكمه في عرض النقود.[3]

نظرية سعر الفائدة

على النقيض من نظرة التقليديين للفائدة كثمن للادخار ، نظر كينز للفائدة كثمن للنقود ، أي كثمن للتداول عن السيولة (وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك)، ويترتب عن ذالك أن الفائدة شانه كأي ثمن أخر تتحدد بعرض وطلب النقود .

ويمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة، وبالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة عرض النقود تؤدي على انخفاض سعر الفائدة، وهذا يؤدي على زيادة

---

[1] جمال لعمارة ، **مرجع سابق** ، ص110

[2] بلعزوز بن علي ،**مرجع سابق** ،ص53

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**،ص، ص52-54

الاستثمار عن طريق المضاعف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك يزداد الدخل والعمالة ، ويحدث العكس إذا انخفض عرض النقود ويمكن إيضاح ذالك من خلال الشكل التالي:

نظرية سعر الفائدة شكل رقم (1-1)

عبد المطلب عبد الحميد السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي،ص54

يلاحظ من الرسم أن الوضع الأصلي هو نقطة التوازن (1) حيث يتحدد سعر الفائدة التوازني I1 بالتقاء منحنى الطلب على النقود مع منحنى عرض النقود S1وبانتقال منحنى الطلب على النقود إلى أعلى عند النقطة 3 مع بقاء عرض النقود ثابت فان سعر الفائدة سيرتفع إلى I3بينما إذا انتقل منحنى الطلب على النقود إلى الأسفل عند النقطة 2 فان مع بقاء عرض النقود ثابت فان سعر الفائدة سينخفض عند المستوى

الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند كينز

تعتبر فكرة الطلب الفعال احد الإضافات التي أسهم بها كينز في النظرية الاقتصادية، فقد نقل به كينز من اقتصاد جانب العرض إلى اقتصاد جانب الطلب،واعتقد كينز أن الجانب الاقتصادي ربما يحدث دون الوصول المستوى التشغيل الكامل وأن نقطة التوازن تتحدد بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي .

ويقرر كينز أن الطلب الكلي الفعال(يتكون من الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي) يزداد مع زيادة مستوى التشغيل، وينخفض مع انخفاضه ويبحث تحليل كينز عن أثر النقود على المجمعات الكلية أي يبحث أثر تغير عرض النقد، أي أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية.

كخلاصة يمكن القول انه بالرغم من ارتباط النظري بفترة الكساد، إلا انه قدمت منهجا تحليليا وسع فيه دائرة تفاعل وعمل المتغيرات الاقتصادية، فأخرجنا من دائرة العلاقة المباشرة بين كمية النقود ومستوى العام للأسعار، كما ساهم وبشكل مقنع في إدخال مفاهيم جديدة كان لها اثر في بناء نماذج النظريات المعصرة خاصة فيما تعلق بمفهوم المضاعف وأثره في الادخار والدخل، ومفهوم الطلب الفعال والسيولة النقدية، تحليله لسعر الفائدة .

الفرع الثالث: المدرسة النقدية المعاصرة

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديد بحيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبه تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي ، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي ، وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايدة ليس في مجال الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في تحديد السياسات الاقتصادية عموما.

يذهب فريدمان صراحتا إلى اللجوء إلى ضبط معدل التغير في عرض كمية النقود بما يتناسب مع معدل التغير في حجم الإنتاج وبالتالي حجم الدخل الحقيقي كشرط أساسي لاستقرار مستوى الأسعار ، وإجراء معناه العودة إلى الاهتمام بدور وأهمية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية (التضخم) التي يمكن أن تواجه خاصة الدول المتقدمة ،غير أن النقديين يرون ضرورة استخدام السياسة النقدية بحذر وحكمة حتى ليحدث عنها أثار سلبية، قد تكون مهلكة للاقتصاد ، لذالك نجدهم يؤكدون على ضرورة ربط النمو في كمية النقود بما تعادل النمو في الناتج الوطني الحقيقي ، أما عن دالة الطلب فقد اعتبر وان المتغير الأساسي والحاسم لهذه الدالة هي الثروة (الدخل الحقيقي) بجانبيها المادي والبشري مضاف إليها الأسعار والعوائد الأخرى الناشئة عن الاحتفاظ بالثروة وبدرجة اقل الأذواق وترتيب الأفضليات ويمكن أن نستخلص أهم أراء المذهب النقدي عن نظرية كمية النقود والسياسة النقدية في النقاط التالية[1] :

-السياسة النقدية تؤثر في الإنتاج والأسعار بفجوة زمنية طويلة ومتغيرة ، ومنه فإذا كانت السياسة النقدية غير موجهة بشكل جيد فإنها ستلحق إضرارا بالاقتصاد متمثلة في عدم الاستقرار .

- كمية النقود هي المتغير الأساسي لدراسة التقلبات الاقتصادية الكلية .

[1] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق** ، ص53

– تعتبر ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية بحة وذالك بشكل دائم وفي أي مكان ، ومن ثم فالانضباط في إصدار كمية النقود بما يتماشى ومعدل النمو في الإنتاج .

وفي الأخير ومن خلال تطرقنا إلى تطور السياسة النقدية عبر مختلف المدارس ، انه مهما اختلفت المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية عبر مختلف مدارسها ، ورغم اختلاف مبادئ كل منها إلا أنهم يجمعون على انه لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة ومحكمة ، يمكن من خلالها تسيير الاقتصاد الوطني والتحكم في اختلالا ته .

المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية حيث أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، وتختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة وبالتالي فهناك أهداف نهائية وأخرى وسطية.

الفرع الأول : الأهداف النهائية

تسعى السياسة النقدية دوما إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوما السياسة الاقتصادية العامة، وذلك نظرا لاعتبار تلك الأولى تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان، وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف وسطية تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات، وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشرطيه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي.

فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق العمالة أو التشغيل الكامل (محاربة البطالة)، وتحقيق النمو الاقتصادي، أما الشطر الثاني فيتمثل في توازن ميزان المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري .

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري.

الشكل رقم (1– 2): مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية

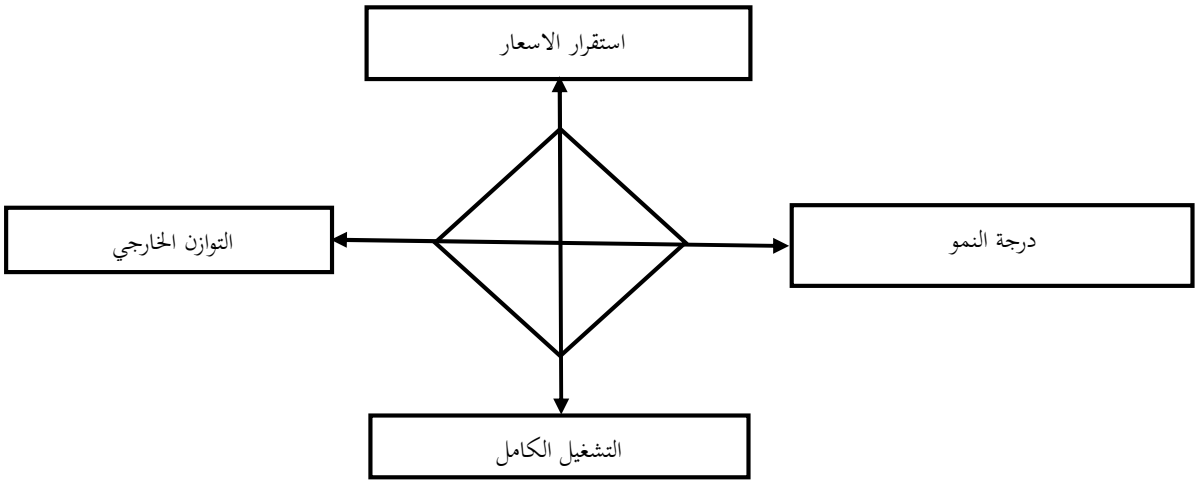

المصدر: عبد المجيد قدي، ص 34

نظرا لان السياسة النقدية تمثل احد فروع السياسة الاقتصادية ومن ثم فان الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها تكون بالضرورة هي الأهداف النهائية نفسها للسياسة الاقتصادية العامة وهي [1]:

أولا : تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما، في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل الولايات المتحدة فعدم استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد، ولكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح 3 % الى 5% .

ثانيا : تحقيق استقرار الأسعار

[1] متولي عبد القادر ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الفكر لنشر وتوزيع ، الطبعة الأولى،عمان ، سنة 2010،ص ص195- 196.

أي الحفاظ على معدل تضخم منخفض ويعتبر هذا الهدف اقل وضوحا من الهدف السابق ، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيل أكثر وتخفيض البطالة ، بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى ويعني هذا وجود اختيار أمام صانعي السياسة الاقتصادية بين تحقيق معدل بطالة منخفض وتضخم مرتفع وبين معدل تضخم منخفض في ظل معدل بطالة مرتفغة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فان للتضخم أثار قد تكون سلبية بالنسبة لبعض قطاعات المجتمع وقد تكون ايجابية وفي صالح الفئات الأخرى من المجتمع نفسه وعلى ذالك فان تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر أمرا صعبا ، ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار بحيث لا يتقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الاستقرار الاقتصادي

ثالثا : تحقيق التوازن الخارجي

أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بحيث يعمل في صالح الدولة من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف

رابعا :تشجيع النمو الاقتصادي

أي الإسهام في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي [1]، فيجب أن تهدف السياسة النقدية إلى التشجيع و المحافظة على مستوى عالي من التوظيف و الدخل

الفرع الثاني : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يمكن تعريف الأهداف الوسيطة أنها عبارة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطية أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.
- إمكانية مراقبتها بما تملكه السلطات النقدية من أدوات.

تتمثل الأهداف الوسيطة في : المجمعات النقدية، معدلات الفائدة و سعر الصرف[1] .

[1] نصر حمود، مزنان فهد ، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن،سنة 2009 ص 79

أولا : المجمعات النقدية :

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وبسرعة وبدون مخاطرة خاسرة في رأس المال إلى وسائل الدفع و يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية و المنتجات المالية ، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات .

ثانيا : معدلات الفائدة

تتخذ السلطة النقدية معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، فإن أرادت تحفيز ادخارات العائلات، فإنها تحاول رفع معدلات الفائدة بطريقة أو بأخرى، و في المقابل تحاول تخفيض هذه المعدلات إن رغبت في زيادة النمو والاستثمار، و المشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر.

إن أسعار الفائدة المنخفضة كثيرا لا تؤدي إلى جمع الإدخارات اللازمة ولا إلى زيادة الاستثمارات، كما أن أسعار الفائدة المرتفعة جدا تعطل الاستهلاك و الاستثمار إذن، فتغير أسعار الفائدة يجب أن يبقى محصورا في هامش يتماشى مع توازن الأسواق، وهذا يعني السماح في بعض الأحيان بإنشاء النقود مؤقتا رغم الهدف الكمي (الكتلة النقدية) للسياسة النقدية، وهذا يؤكد على أن العلاقة بين أسعار الفائدة و كمية النقود في المدى القصير ليست بسيطة ولا مستقرة.

إن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتّجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد، إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط، يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ ووسيلة للسياسة النقدية.

واعتبارا لكل ما سبق، يذهب البعض إلى رفض استخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، لأن ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.

ثالثا : سعر الصرف

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**،ص ص 64-75.

يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار البلاد تجاه الخارج، و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة و التحكم في هذا الهدف.

المبحث الثاني : آليات عمل السياسة النقدية

سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من أنواع السياسة النقدية والمتمثلة في السياسة الانكماشية و السياسة التوسعية بالإضافة إلى كل من الادوات المباشرة والغير مباشرة وعلاقة كل من البنك المركزي بالسياسة النقدية من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : أنواع وأدوات السياسة النقدية

الفرع الأول : أنواع السياسة النقدية

هناك نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدول، وتستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى وفي ظل ظروف معينة وهذه السياسة [1] هي :

- السياسة الانكماشية
- السياسة التضخمية أو التوسعية

أولا : السياسة الانكماشية : وتتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية ، وبالتالي تلجا الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية سيتم التطرق لهذه الأدوات بالتفصيل لاحقا:

. رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق .

. دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة وبالتالي سوف يضخ مزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق .

. رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي ، إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي ، سوف تقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية ، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض .

ثانيا : السياسة التضخمية التوسعية

[1] أنس البكري ، وليد صافي ، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ،سنة 2009 ص ص 180-181 .

وهي الإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية لمحاربة ظاهرة الانكماش عن طريق زيادة المعروض من السيولة النقدية وتقوم جراء ذالك بما يلي :

. تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي

. تخفيض سعر إعادة الخصم

. دخول البنك المركزي مشتريا لأوراق المتداولة في السوق المالي

الفرع الثاني : أدوات السياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية على مجموعة من الوسائل و الأدوات التي تستخدمها حسب الظروف الاقتصادية، و هذه الأدوات هي التي تنظم النشاط المصرفي بصورة عامة ويمكن تعريف أدوات السياسة النقدية على أنها الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال إجراءات وتدابير سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة[1]، وذلك من خلال نوعين من الأدوات ، أدوات مباشرة و أخرى غير مباشرة .

أولا : الأدوات المباشرة (الأدوات الكيفية)

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات (النوعية) تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني[2].

1- تأطير الائتمان

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، و اعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطة النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية

[1] حسين كامل فهمي ، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية** ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة ،سنة 2006 ص 14 .

[2] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، سنة 2005 ص 249.

أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة[1]، وعليه يعمل تأطير الائتمان على الحد من توسع التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي و التمويلي الذي يحدد في خطة ، وأن أي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغ يعادل هذا التجاوز أو يفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية .

2- النسبة الدنيا للسيولة

ويقتضي هذا الأسلوب بأن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المنسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، و هذا للخوف من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، و هذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية و بذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي .

3- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

و يستخدم هذا النوع لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي في مدة محددة، بما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الإقراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه تقليل حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات .

4- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر ، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية و بها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية بحيث يقوم بمهامها بصفة دائمة و استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد و التي هي بحاجة ماسة إلى الموارد المالية فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها .

5- التأثير و الإقناع الأدبي

[1] عبد المجيد قدي ، **مرجع سابق**، ص 80.

هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معها وثقتها في إجراءاته ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها و إتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتقدمة[1].

ثانيا : أدوات الغير مباشرة

1-عمليات السوق المفتوحة

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق مال متطور . وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا لسندات حكومية أو أوراق مالية ، حيث يقوم البنك المركزي بعرض أو شراء سندات حكومية في السوق المالي مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد ، وينعكس ذالك قطعا على حجم الأموال المتاحة (أو المودعة) في البنوك ، ولعلنا لا نأتي بجديد حينما نقول أن مثل هذه السياسة تتبع من معطيات أساسية لا من فراغ ، فشراء أو بيع البنك المركزي للسندات إنما يأتي في سياق خدمة سياسة النقدية تسعى إلى خلق الاستقرار النقدي في البلاد تجاوبا مع الأوضاع السائدة .

فعند وجود حالة تضخم أو فجوة تضخمية في الاقتصاد ستسعى الحكومة إلى محاربة ذالك ،ولعل اقصر الطرق هي تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب وتقليل القدرة على الشراء ، ومن هنا تسعى الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور وفي الجهاز المصرفي ، وعليه يدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار مغرية ، تجعل من تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك عالية ،مما سيحفز الجمهور على شراء تلك السندات ،وهنا تقل النقود في أيدي الإفراد وفي البنوك مما يقلل من حجم النقد من ناحية ويحد من آلية خلق النقود عبر آلية مضاعف عرض النقد المتداول من ناحية أخرى ،وتسمى هذه السياسة بالسياسة الانكماشية وتسعى الدولة من خلالها إلى مكافحة التضخم والقضاء على الفجوة التضخمية متى وجدت على صعيد أخر فان هذه الإلية يمكن فهمها على نطاق اقتراض الحكومة من خلال البنك المركزي بطرح السندات والاقتراض من الأفراد أو ما يسمى بالاقتراض الداخلي حيث تقوم الحكومة من خلا البنك المركزي بطرح السندات والاقتراض من الأفراد لتغطية نفقاتها وإنشاء المشاريع الإنمائية وسد العجز المالي على النحو الذي سنوضحه لاحقا

[1] بلعزوز بن علي ،**مرجع سابق** ، ص 130 .

من ناحية أخرى يقوم البنك المركزي بشراء سندات حكومية أو الأوراق المالية بهدف حقن الاقتصاد بكميات نقدية تساعد على إدارة حركته وعجلة نموه، وذالك بشكل خاص في حالة وجود ركود اقتصادي أو فجوة ركودية وتسمى هذه السياسة بالسياسة التوسعية [1].

2- تغير نسبة الاحتياطي القانوني

تحتفظ البنوك التجارية بنسبة من إجمالي ودائعها إلزاميا لدى البنك المركزي ، وتتغير هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، وقد استخدمت هذه الوسيلة في البداية لحماية المودعين ضد أخطار البنوك في كيفية استخدامها لأموالهم، وتلجا البنوك المركزية حاليا لاستخدام هذه الوسيلة كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض لعملائها بحسب حالة النشاط الاقتصادي تحقيقا لأهداف السياسة النقدية .

وتعد هذه الوسيلة سياسة نقدية بحة ، فتحفيظ نسبة الاحتياط القانوني يعني زيادة إمكانات التوسع في سياسة خلق النقود أو العكس ،أما غيرها سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة فتتبعها دائما سياسة مالية ترغب الدول في تطبيقها ، ففي حالة التضخم، يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فتقل الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان ، فتنخفض حجم الكتلة النقدية المتداولة، ومن ثم حجم المبادلات ، وبالتالي الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتقليل من حدة التضخم، أما في حالة الكساد فيخفض البنك المركزي هذه النسبة مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي المتداول لتحريك النشاط الاقتصادي.

ولا تقتصر هذه السياسة على الاحتياطي القانوني ممثلا في النقود الحاضرة، وإنما تتعداه لتشمل أصولا أخرى تدخل في حساب نسبة السيولة، حيث تجبر البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة من أصولها في صورة نقدية ونسبة أخرى من الأصول في شكل أرصدة قابلة للتحويل فورا إلى نقود، دون خسارة ،مثل أذونات الخزينة والأوراق التجارية ، وهذا للحد من قدرة البنوك التجارية على تحويل هذه الأصول لنقود قانونية تضيفها إلى رصيدها النقدي، وتكون لها القدرة أكثر على اشتقاق نقود الودائع [2].

3- تغيير سعر إعادة الخصم

---

[1] خالد واصف الوزني ، احمد حسين الرافعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة السابعة، الأردن سنة 2004 ص ص 305 -306

[2] جمال لعمارة ، **مرجع سابق** ، ص ص 174- 175

سعر إعادة الخصم هو ذالك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، وألان تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي ويطلق عليه أيضا سعر البنك .

ويمكن القول بان سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي .

وعندما يغير البنك المركزي سعر الخصم فانه يغير من عرض النقود، فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود، فان البنك المركزي يخفض سعر الخصم، وبذالك يشجع البنوك على الاقتراض منه وبالتالي عرض النقود يزداد .

وإذا كان الهدف هو تخفيض عرض النقود، فان البنك المركزي يزيد من سعر الخصم، وهذا يعرقل قدرة البنوك التجارية على الاقتراض منه وهكذا فان بتغير سعر إعادة الخصم يتوفر للبنوك حافز لتغيير اقتراضها من البنك المركزي ، ولذالك يتغير عرض النقود

إن سياسة سعر إعادة الخصم مازالت أداة مفيدة من أدوات السياسة النقدية، تقوم بدور مكمل لأدوات الأخرى وخاصة بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة، لذالك أصبحت تلك الأدوات عبارة عن مؤشر لاتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بعرض النقود والائتمان أمام البنوك التجارية [1]

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي ومدى تأثيرها في تنفيذ السياسة النقدية

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتطور البنك المركزي بالإضافة إلى مفهومه كما سنبين مؤشرات استقلالية ومدى تأثيره على السياسة النقدية.

الفرع الأول: نشأة وتطور البنك المركزي

لقد جاءت نشأة البنك المركزي متأخرة بعض الشيء عن البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر، ففي بادئ الأمر كانت البنوك التجارية تقوم بإصدار النقود وتقبل الودائع وتقدم القروض، وفي ضوء بساطة وتواضع النشاط الاقتصادي والمالي في تلك الفترة لم تكن هناك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم سياسة عامة أو تضع القواعد التنظيمية لعمل البنوك .[2]

إلا أن بعد ذلك تم تخصيص بنك معين يتولى مهمة الإشراف على عمل النظام النقدي و المصرفي وتنظيم عمله، ولذلك تعتبر البداية لذلك تتمثل في نشوء بنك انجلترا 1694، وفي السويد 1698، وفي فرنسا 1875

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي،مرجع سابق** ، ص ص 26- 28

[2] متولي عبد القادر ، **اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع سابق**، ص50.

ثم تلا ذلك نشوء البنوك المركزية الأخرى منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبحيث أدى هذا إلى أن يكون لدى كافة الدول في الوقت الحاضر بنوك مركزية وإن كان البعض منها بتسميات قد تختلف في بعض الدول، وهذا يؤكد مدى أهمية الحاجة لوجود البنك المركزي والدور الذي يؤديه في النظام النقدي والمصرفي بشكل خاص، وفي الاقتصاد ككل بشكل عام[1] .

كما ساعد وجود صندوق النقد الدولي على توسيع حركة إنشاء البنوك المركزية في الدول التي حصلت على استقلالها حديثا في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية ،فقد اعتقدت حكومات هذه الدول أن البنوك المركزية بوسعها التعامل بصيغة أفضل مع الصندوق ومع المشاكل الأخرى المتعلقة بعمليات الصرف الخارجي ،وفي الوقت الحاضر تتواجد البنوك المركزية في كل دول العالم ذات السيادة والاستقلال السياسي ، وحاليا يوجد في العالم أكثر من 140 بنكا مركزيا ، تم إنشاء أكثر من نصفها بعد عام 1940 [2].

الفرع الثاني: تعريف البنك المركزي ووظائفه

اولا: مفهوم البنك المركزي

يحتل البنك المركزي موقع أساسي في النظام المصرفي، حيث انه يؤثر على عمل الاقتصاد من خلال دوره المباشر في ممارسة أعماله ونشاطاته ودور غير مباشر من خلال إدارته وإشرافه على النظام المصرفي ككل والبنك المركزي في تطوره الحديث، يمثل المؤسسة التي تقع على قمة الجهاز المصرفي في أي مجتمع من المجتمعات والهدف الرئيسي للبنك المركزي ليس تحقيق الربح كما هو في البنوك التجارية ولكن هدفه العمل على تحقيق سلامة واستقرار النظام النقدي والمصرفي للدولة .

ولقد تعددت تعاريف البنك المركزي ومن أهم هذه التعاريف ما يلي :

- البنك المركزي عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ،ووكيل مالي للحكومة ومسؤولا عن النظام النقدي في الدولة وباختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد[3].

[1] فليح حسين خلف ، **النقود والبنوك** ،جدار الكتاب العالمي لنشر وتوزيع ،عمان ،سنة 2006 ، ص 296 .

[2] ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي** ، مؤسسة شباب الجامعية ،الإسكندرية، سنة 2008، ص243..

[3] ضياء مجيد،**الاقتصاد النقدي** ، **مرجع سابق**، ص 244.

➢ هو البنك الذي يرسم السياسة النقدية في الدولة ودالك بغرض تحقيق اكبر قدر من النمو الاقتصادي ومكافحة التقلبات النقدية والتنسيق بين سياسات البنوك التجارية لإزالة عنصر المنافسة بينها[1] .

➢ يعتبر البنك المركزي بنك البنوك فهو المسؤول عن السياسة النقدية والائتمانية ، يقوم ببعض العمليات التي لا تضطلع بها البنوك الأخرى كما يمارس نشاطا شبيها بنشاط البنوك التجارية في حدود ضيقة[2] .

ومن خلال كل هذه التعاريف نستخلص إلى أن البنك المركزي هو مؤسسة وطنية يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وله علاقات مع الغير وهو بذلك يتكفل بتنظيم الحركة النقدية أو يوجه ويراقب بجميع الوسائل المناسبة توزيع القروض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج واستقرار سوق الصرف كما أن للبنك المركزي خصائص تفرقه عن البنوك الأخرى وتتمثل في ما يلي :

- احتلاله الريادة أي يحتل قمة الجهاز المصرفي .
- الوحدة والمركزية أي لكل دولة بنك واحد ووحيد .
- النقود التي يصدرها البنك المركزي تبرأ ذمة المدين .
- يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة ويستطيع تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية .

ثانيا:وظائف البنك المركزي

للبنك المركزي عدة وظائف، ومن بين هذه الوظائف نذكر منها ما يلي :

1- بنك الإصدار :

يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظائف التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر .

لقد كان امتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبطا في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية ، وفي واقع الحال،كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك الإصدار ،إذ أن إصدار الأوراق النقدية وأنواع النقود الأخرى كان دائما امتيازا محصورا بالدولة [3].

2- بنك الدولة :

[1] احمد فريد مصطفي، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعية الإسكندرية ، سنة 2009 ص 285.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،النظرية الاقتصادية تحليل كلي وجزئي،دار الجامعة الإسكندرية ،سنة 2006، ص 348.

[3] ضياء مجيد ،**اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 ، ص 247.

المقصود بذلك أن الحكومة تتعامل مع البنك المركزي كما يتعامل الأفراد العاديين مع البنوك التجارية، فيحتفظ لها بإيراداتها وينظم لها عملية الصرف على إنفاقها من خلال حسابات جارية يمكن السحب منها وإذا أرادت (أي الحكومة) طرح السندات للاكتتاب العام فيقوم بتنظيم عملية الإصدار ويتوسط في دفع الفوائد المستحقة لحصة السندات ويسدد الأقساط وقت السداد ، ويقرض الحكومة مؤقتا إذا كان هناك عجز في الموازنة العامة على النقد :

فإذا كان هناك نظام للرقابة على النقد الأجنبي بقصد استخدامه ، فإن البنك المركزي يشرف عن طريق البنوك التجارية على جميع العمليات الخارجية ليضمن تطبيق هذه الرقابة بدقة .

3- بنك البنوك :

يترتب على كون البنك المركزي واقعا على قمة الجهاز المصرفي بحيث يليه في الأهمية باقي البنوك الأخرى والتي من أهمها البنوك التجارية ،حقوقا والتزامات من هذه الأطراف بعضها البعض ، ويمكن توضيحها على النحو التالي :

- التزام البنوك الأخرى التجارية بإيداع جزء من السيولة كاحتياطي لدى البنك المركزي ، ويتحدد هذا الاحتياطي كنسبة من الودائع التي يودعها الأفراد لدى البنوك التجارية، وهذا الالتزام يحقق هدفين أساسيين:
  - ضمان تحقيق السيولة للبنك التجاري لمواجهة الظروف الطارئة .
  - أن هذا الالتزام يمثل أداة هامة في حجم الائتمان ومن ثم يمثل أحد أدوات السياسة النقدية .
- يلتزم البنك المركزي بخدمة البنوك التجارية عن طريق ما يعرف بغرفة المقاصة، حيث يجري في هذه الغرفة ترحيل وتصفية الحسابات كافة بين البنوك الجارية وبين البنوك بعضها البعض.

4- المشرف على الائتمان :الائتمان هو أحد أنواع التمويل الذي تقدمه البنوك لباقي العناصر الاقتصادية، حيث تتحقق وظيفة الإشراف على مجموعة الائتمان وأنصبة القطاعات الاقتصادية منه من خلال الوظائف السابقة، وعلاقة البنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي على الجهاز المصرفي[1] .

[1] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، **مرجع سابق**، ص ص 56،55.

بالإضافة إلى تلك الوظائف التي تعتبر من الوظائف الرئيسية، كذلك توجد وظائف أخرى للبنك المركزي نذكر منها أيضا :

أ – شراء وبيع العملات الأجنبية بغرض تدعيم العملة الوطنية، أو تلبية لحاجيات العملاء (بنوك مركزية أجنبية بنوك تجارية ، خزينة الدولة).

ب – بيع وشراء العملاء الأجنبية بقصد التأثير على مستوى العرض والطلب لعملة، والتأثير على أسعار صرف العملات ارتفاعا وانخفاضا، بهدف الحفاظ على استقرار هذه الأسعار خاصة إذا كان النظام نظام تعويم .

ج – تتدخل باستخدام عمليات المبادلة لتثبيت أسعار صرف عملاتها، حين تتعرض لضغوط المضاربة، ولتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، أو للتخلص من فائض السيولة فيه.

المطلب الثالث: مؤشرات استقلالية البنك المركزي وشروط نجاحه

الفرع الأول: مؤشرات استقلالية البنك المركزي :

بما أن البنك المركزي هو المشرف الرئيسي على السياسة النقدية فلا بد إذن أن يتوفر له المناخ الملائم للقيام بدوره على النحو الذي يمكنه من تحقيق هذه الأهداف، وهنا ظهرت استقلالية البنك المركزي كوسيلة جديدة تمكنه من تحقيقه أهدافه بعيدا عن المؤسسات الحكومية.

أولا : مفهوم استقلالية البنك المركزي

تعني استقلالية البنوك المركزية استقلالية هذه البنوك في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح تسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم ، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة ، وعندما تكفل بأهداف أخرى فإنه يحد من استقلاليتها لأن العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي[1]، فعندما يكون البنك المركزي بعيد عن التأثيرات والضغوط التي يواجهها سواء من البرلمان أو الحكومة تكون هنا فعالية للسياسة النقدية.

فكما أشرنا من قبل أن منح الاستقلالية للبنك المركزي في العديد من الدول مرتبط بوجود نظام للمحاسبة والمساءلة ليس أمام الجهة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية ،و إنما رأي عام قوي ومثقف وواع له مؤسساته المنظمة وأدواته الإعلامية الفعالة . [2]

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 94.

[2] زينب عوض الله، أسامة مُحَّد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، سنة 2003 ص310.

ثانيا : مؤشرات استقلالية البنك المركزي :

إن من أهم المؤشرات التي تقاس بها استقلالية البنك المركزي تتمحور حول المعايير التالية :

- طول مدة تعين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد .
- الجهة التي تقوم بتعين المحافظ ، مجلس البنك المركزي ، هيئة مشتركة بين مجلس البنك والحكومة والبرلمان ، البرلمان ، الحكومة ، عضو في الحكومة .
- إمكانية إقصاء المحافظ .
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك .
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية .
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة .
- مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة للحكومة .

إن الإشكالية التي تثيرها استقلالية البنك المركزي هي مدى قدرة الرأي العام على مراقبة السياسة النقدية بصورة كافية، ومدى قدرته على إخضاع مسؤولية البنك المركزي للمساءلة ، لذلك سعت بعض الدول إلى إعداد نظام مساءلة ومراقبة، كما هو الحال في نيوزيلندا بحيث تم تحديد مسار واضح لتحقيق هدف التحكم في التضخم، ويتعلق بالوصول إلى مستوى تضخم يتراوح مابين الصفر و 2 % في نهاية 1993 وهو عبارة عن عقد نجاعة بالنسبة للمحافظ، يكون أساسا للحكم على أدائه وأداء السياسة النقدية[1] .

الفرع الثاني: متطلبات نجاح البنك المركزي

إن نجاح البنوك المركزية في تحقيق الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، إنما تحدده مجموعة من العوامل والشروط الذاتية أو المؤسسة تتعلق بهياكل هذه البنوك المركزية وتطورها ونوعية مواردها البشرية، وغير ذلك من العوامل الخاصة بهذه البنوك، كما يتطلب نجاح البنوك المركزية توافر مجموعة من الشروط الموضوعية وأبرزها درجة استقلالية

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 97.

البنوك المركزية ومصداقية سياستها وإجراءاتها و توفر قدر كبير من الشفافية في عمل هذه البنوك وخضوعها للمساءلة إزاء مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها، وتفصيل ذلك على النحو التالي :[1]

أولا – الاستقلالية :

تعني الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم تنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية، ولكن لا تعني الاستقلالية –بأي حال من الأحوال– الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة، وانفراد البنك في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يتم الإنفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة، وعلى ذلك فإن البنك المركزي يبحث عن الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطية وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف، مع ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الانسجام و التناغم بين السياسة النقدية و السياسة المالية .

ثانيا – المصداقية :

تمثل المصداقية ركيزة أساسية النقدية لأهدافها، ويقصد بالمصداقية التزام البنك المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية ودون تهاون، ولا تثبت المصداقية إلا عبر الزمن حيث تتأكد المصداقية بأن يكرر البنك المركزي اتخاذ الإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص، سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور من بناء قرارات سليمة، فضلا عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف .

ثالثا – الشفافية

تعني شفافية السياسة النقدية اطلاع الجمهور –وبشكل واضح وفي أوقات منتظمة– على توجهات وإجراءات السياسة النقدية حيث أن معرفة الجمهور وإدراكهم للأهداف وإجراءات هذه السياسة وأدواتها وتمكينهم من الحصول على المعلومات المطلوبة في هذا الخصوص، سيعمل على زيادة فعاليتها وتمكين الجمهور –الوحدات الاقتصادية– من بناء قرارات سليمة، فضلا عن خلق مزيد من الالتزام من قبل البنك المركزي للوفاء بهذه الأهداف .

رابعا – المسائلة:

[1] السيد متولي عبد القادر ، **مرجع سابق** ، ص ص 56-57.

كلما تمتع البنك بمزيد من الاستقلالية كلما ازدادت الحاجة إلى مسائلته على سياساته والنتائج التي ينص عليها قانونه، أما الجهات التي يكون فيها البنك مسؤولا أمامها فهي متعددة ومنها: البرلمان بصفته ممثلا للشعب، ووسائل الإعلام والأسواق المالية، وذلك وفق آلية أو الأسلوب الذي ينص عليه القانون

المطلب الرابع: عوامل ضعف السياسة النقدية وشروط نجاحها

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان، ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منظمة ومتقدمة وبالتالي يؤدي تجاوب البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع البنك المركزي، إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزداد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنظمة تتعامل بقبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدث من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل الائتمان قصير الأجل، كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود، عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشتريا أو بائعا لهذه الأوراق في هذه السوق وإذا أضفنا إلى ذلك إن النقود المصرفية تمثل الجزء الأكبر والمهام من كمية النقود المتداولة وبالتالي من عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا أن تغير نسبة الاحتياطي والسيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود

الفرع الاول: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية

عند فحص عناصر السياسة النقدية في الدول النامية ، نجد أن هذه الدول تفتقد إلى عناصر نجاح هذه السياسة ومنها.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سابق** ، ص ص 335-336.

- الافتقار إلى أسواق نقدية منظمة ، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدت وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة سوق المفتوحة على نطاق واسع
- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية فان ذالك يحول دون قيام البنوك التجارية بآي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي
- تميل البنوك التجارية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل القطاع التجارة(تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي وهو(تمويل طويل الأجل) وهو الذي يعتبر احد دعامات التنمية الاقتصادية
- ضعف الوعي النقدي والمصرفي حيث يتجه الإفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية ، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع ، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة التي يعتمد فيها الإفراد وبشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية
- عدم وجود الاستقرار في المناخ السياسي، وتقلب وضع موازين مدفوعات ها، وتخلف النظم الضريبية مما لا يشجع الاستثمار الأجنبي، وبالتالي يحول دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ومن بين أهداف السياسة النقدية هدف استقرار الأسعار وان كان هذا الهدف يلائم اقتصاديات الدول المتقدمة فهو لا يلائم اقتصاديات الدول النامية، حيث أن هذه الاخيرة تعتمد في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز)
- تواجه الاقتصاديات النامية ضيق نطاق الأصول المالية وأدوات الائتمان التي يتم من خلالها تعبئة المدخرات وتجميعها ونقلها من المدخرين إلى المستثمرين، وهذه الوظيفة من المفترض أن يقوم بها السوق النقدي والسوق المالي لذالك فهي تعاني من الضعف والتخلف، مما ينعكس على الجهاز المصرفي .
- يتوقف تفضيل السيولة في الدول النامية على العادات الاجتماعية بصفة أساسية و يتأثر الطلب على السيولة بالتغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، مع اتجاه الأفراد في الاحتفاظ بثرواتهم في أصول غير منتجة كالأراضي والعقارات والذهب .
- بالنسبة لمكونات عرض النقود ، فلا يلاحظ أن نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقود تمثل نسبة عالية نسبيا، وكلما زادت هذه النسبة زادت ضالة الممارسات الائتمانية .

بالتالي فان السياسة النقدية في البلدان النامية اقل فعالية مقارنة بالدول المتقدمة بسبب العلاقات المحلية والخارجية واختلال هيكل الائتمان القائم في تلك الدول ، كما نجد أن السياسة النقدية عاجزة عن المساهمة كثيرا في تدعيم نمو هذه الدول

الفرع الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية

لنجاح السياسة النقدية في أي دولة و في ظل نظام اقتصادي، و لكي تتمكن من فعاليتها، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل و الشروط أهمها[1]:

أولا: معلومات كافية عن حالة الاقتصاد

بما أن السلطة النقدية تهتم بمراقبة حالة الأسواق، و ما يحدث فيها من اختلال أو توازن و هي تقوم بذلك ليس هدفا و إنما لإدارتها للنقود، التي تعد وسيلة للتبادل و مخزن للقيمة، فهذا يدل على أن السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود و قيمتها، لذا يجب على مصمّمي السياسة النقدية أن يمتلكوا معرفة شاملة و تفصيلية عن وضعية الاقتصاد، إضافة إلى نظام معلوماتي فعّال يشمل: وضع الميزانية (عجز، فائض)، نوعية و طبيعة الاختلال (داخلي، خارجي) ونوعية البطالة، تقدير دالة الطلب على النقود، القرارات الاقتصادية، ميزان المدفوعات.

ثانيا : التعرف على وزن كل وحدة مؤسسية في مجمل النشاط الاقتصادي

فمعرفة الدور الذي تلعبه الحكومة مثلا حجم إنفاقها إلى الدخل يبين لنا سياسة الحكومة تجاه المؤسسات الإنتاجية، و على غرار ذلك تسير السلطة النقدية باعتبارها جزء من الكل، و كذا معرفة قدرة قطاع الأعمال الخاصة (مالي، غير مالي) إلى الناتج الكلي، إضافة إلى معرفة حجم التجارة الخارجية في السوق العالمي.

ثالثا: نظام سعر الصرف

تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن، أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت[1] و عليه فالسياسة النقدية سياسة ديناميكية سوقية، بالإضافة إلى درجة الوعي الادخاري و المصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.

[1]بن عزوز بن علي، **مرجع سابق** ،ص 133

رابعا : ضرورة تمتع البلد بسوق مالي و سوق نقدي منظم

تكون السياسة النقدية فعالة أكثر كلما تمتعت السلطات النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية، و ذلك بالتسيير الكفء، و حساسية الاستثمار لسعر الفائدة، و ضعف نشاط السوق الموازي، كذلك توفر أسواق مالية و نقدية منظمة و متطورة.

خامسا:تحديد الأهداف المسطرة بدقة :و ذلك لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.

سادسا:سياسة الاستثمار: يجب نوفر مناخ الاستثمار ، تدفق رؤوس الأموال بالإضافة إلى التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين و الأجانب ومدى سياسة الاستثمار لسعر الفائدة .

المبحث الثالث : دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية

قبل التطرق إلى دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية ارتأينا أن نبين بعض هذه الاختلالات المتمثلة في البطالة والتضخم ولهذا تناولنا لمحة عن كل منهما، ثم كيفية معالجتها باستخدام السياسة النقدية .

[1] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص ص 133-134

المطلب الأول : ماهية البطالة و التضخم

الفرع الأول : ماهية البطالة

أولا: تعريفها

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في المجتمع ما، برغم القدرة و الرغبة في العمل و الإنتاج ، وتقاس البطالة في العادة بما يسمى، معدل البطالة، وهي نسبة غير المشتغلين من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

والقوة العاملة من السكان هم جميع القادرين والراغبين في العمل ويتم في العادة استبعاد الأطفال دون سن 15 سنة، وكبار السن والمتقاعدين والعاجزين، وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم .[1]

ثانيا: أنواع البطالة

إذا كانت كتلة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والعمر والعرق، وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة، فهناك عدة أنواع من البطالة، وأهمها البطالة الدورية، البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية .[2]

1 – البطالة الدورية:إن النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته الاقتصادية و الرأسمالية لا يسير عبر الزمن بوتيرة منتظمة، بل تنتابه حركة تقلبات صاعدة وهابطة، يطلق عليها الدورة الاقتصادية التي لها خاصية التكرار و الدورية، ومن أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة .

2 – البطالة الاحتكاكية : هي البطالة التي تحدث بسبب تنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة تنشئ هذه البطالة بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية إلى أخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى فالحصول على مهنة عمل جديدة تحتاج بلا شك، إلى وقت .

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى،سنة 2006، عمان، ص 190

[2] بسام الحجار، عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، دار المنهل لبناني، بيروت ، سنة 2010 ، ص325

3 – البطالة الهيكلية: يقصد بها ذلك النوع من التعطيل الذي يصيب جانبا من العمل، بسبب تغيرات هيكلية تحدث للاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة بين مؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل الباحثين عنه.

الفرع الثاني: ماهية التضخم

أولا: تعريفه

- التضخم ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع للأسعار ،وهو حالة من عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة، وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع [1].
- التضخم هو ارتفاع ملموس ومستمر في المستوى العام للأسعار، والمقصود هنا أمران :
  - أن يكون ارتفاع الأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع .
  - أن يكون ذلك الارتفاع الملموس ممتدا على فترة من الزمن أي أنه إذا ارتفعت الأسعار .
  - لسبب ما في سنة معينة ثم عادت إلى المستوى المقبول لها فإن ارتفعت الأسعار لسبب ما في سنة معينة ثم عادت إلى المستوى المقبول لها فإن ذلك لا يمكن أن يعني أن هناك مشكلة تضخم حقيقية[2] .

ثانيا : أنواع التضخم

1 – التضخم المعتدل أو الزاحف : وهو الذي لا يزيد في معدل التضخم عن مستوى 10 %.

2 – التضخم المتسارع : وهو الذي يزيد فيه معدل التضخم السنوي عن 10 % ولا يتجاوز 50 %.

3 – التضخم الجامح: وهو الذي يزيد فيه معدل التضخم السنوي عن 50 % وربما يصل إلى 200% وأكثر.

المطلب الثاني : العلاقة بين البطالة و التضخم "منحنى فليبس "

إن موضوع العلاقة بين توأمي السوء التضخم والبطالة موضوع بحث اقتصادي للانجليزي فيليبس حيث أجرى بحثه وفقا لسلسلة زمنية للأجور والبطالة فوجد أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عندما ينخفض معدل البطالة كما أنها تنخفض بشدة عندما تنخفض معدلات البطالة[3]

---

[1] أحمد الأشقر ، **الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية ، ودار الثقافة،الطبعة الأولي ،الأردن، سنة 2002 ، ص 312.

[2] خالد واصف الوزني ،أحمد حسين الرافعي،**مبادئ الاقتصاد الكلي** ، **مرجع سابق**، ص 177 .

[3] خالد وزن الوصفي، احمد حسين الرافعي، **مرجع سابق**، ص 272

وما استنتجه من ذلك أن هنالك نوع من المعارضة بين البطالة والتضخم أي توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم وقد تم تمثيل دالك من خلال المنحى التالي :

الشكل (1 – 3) : منحنى " فيليبس"

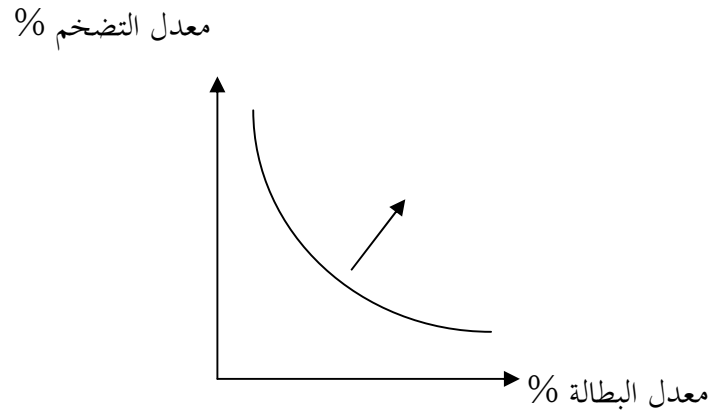

المصدر: خالد وصف الوزني، أحمد حسيين الرافعي، ص 199

الفرع الأول : تفسير العلاقة بين التضخم والبطالة

في حالة تزايد معدل الطلب الكلي بمعدل كبير يعمل رجال الأعمال على زيادة الأجور لإغراء عمال إضافيين للعمل لديهم، وعندما تتضمن هذه الأجور المرتفعة في تكاليف الإنتاج ترتفع بالتالي الأسعار، أي أن خلق فرصة للعمالة التي قد تكون في حالة بطالة أدى إلى ارتفاع الأسعار، إما في حالة ارتفاع مستوى البطالة فهدا يعني أن الاقتصاد في حالة ركود مما يؤدي إلى بقاء معدلات الأجور دون تغيير ومن ثم استقرار نسبي في مستوى الأسعار، كما نلاحظه ومن الشكل أنه إذا كان المجتمع عند معدل بطالة 6% يكون معدل التضخم 1 % وإذا أراد المجتمع أن يخفض معدل البطالة إلى 4 % فعاليه تحمل زيادة في معدل الأسعار 2 % وإذا أراد أن يخفض معدل البطالة إلى 1% فعليه أن يتحمل زيادة معدل الأسعار 6% ، يتضح لنا من هذا المنحنى أن المجتمع لايستطيع أن يحقق معدل منخفض من البطالة ومعدل منخفض من التضخم أي لا بد لواضعي السياسة الاقتصادية أن يختاروا معدلين مقبولين من التضخم والبطالة ، ولكن ما حدث في الاقتصاديات الرأسمالية في السبعينات فقد صاحب التضخم معدل مرتفع من البطالة وهو ما يعرف باسم التضخم الركودي[1].

الفرع الثاني : استنتاجات منحنى "فيليبس"

[1] بسام الحجار، عبد الله رزق،**مرجع سابق**، ص ص 317 – 318

وما يمكن استنتاجه من الوضع المشار إليه في الشكل إلى أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فان المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة، ونتيجة لدالك فان تكاليف الإنتاج سترتفع بفعل زيادة الأجور ، الأمر الذي ينعكس على الأسعار فتزيد وبالتالي يخلق التضخم ادن البطالة انخفضت في حين ارتفعت معدلات التضخم أما في حالة الركود والكساد فان دالك يعني أن الوضع الاقتصادي في تراجع وأن الطلب إما ثابت أو في انكماش مما يعني ثبات الأسعار نسبيا إن لم يكن تراجعها ، وهدا يعني تراجع التضخم أو اختفائه وظهور البطالة .

المطلب الثالث : دور السياسة النقدية في معالجة البطالة و التضخم

تتكون السياسة النقدية للحكومة من مجموعة القرارات و الإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق المصرف المركزي من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي ، أما أدوات هذه السياسة فهي السياسة فهي تغيير حجم العرض الاسمي M من النقود على التوقعات الخاصة بسعر الفائدة .

وتستخدم السياسة النقدية بصورة رئيسية في حالتين : لتنشيط الفعاليات الاقتصادية و انتشال الاقتصاد من حالة الركود و معالجة مشكلة البطالة أولا، ولمعالجة مشكلة التضخم ثانيا .[1]

الفرع الأول: التخلص من الركود الاقتصادي ومعالجة البطالة

عندما يكون هناك حالة من الركود في الاقتصاد الوطني ويكون معدل البطالة مرتفعا نسبيا فيكمن استخدام آليات السياسة النقدية لتنشيط الاستثمار وتوسيع العمالة، وتعتمد هذه السياسة على النظرية القائلة إن زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة مما يزيد الإنفاق الاستثماري، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم إلى زيادة الناتج .

في الشكل(1-4) لنفرض أن التوازن في السوق النقدي يتحقق في البدء عند تقاطع المنحنى 0 مع المنحنى IS في النقطة A،و عند زيادة الكتلة النقدية ينتقل المنحنى LM إلى الوضع الجديد LM_1 الواقع إلى اليمين من LM_0، ويتغير تبعا لذلك موقع نقطة التقاطع مع المنحنى IS

الشكل (1 – 4) : استخدام السياسة النقدية للتخلص من الركود ومعالجة البطالة

[1] أحمد الأشقر **مرجع سابق** ،ص ص 334 -367

المصدر: أحمد الأشقر

بحيث يزداد الناتج العيني وينخفض معدل الفائدة (النقطة B)، وهنا نميز بين ثلاث أوضاع للاقتصاد تختلف شدة تأثير السياسة النقدية اختلافا كبيرا فيهما من وضع إلى آخر ، وتتعلق هذه الأوضاع الثلاثة بمكان نقطة تقاطع المنحنيين LM_0و IS وما إذا كانت تقابل معدل فائدة منخفضا نسبيا أو متوسطا أو مرتفعا .

أولا : أثر السياسة النقدية معدوم أو ضعيف

إذا كان المنحنى IS يتقاطع مع المنحنى LM_0 في النقطة (C) يكون فيها المنحنى LM_0 أفقيا فإننا نقول إن الإقتصاد يقع في مصيدة السيولة، ذلك أنه إذا كان المنحنى LM_0 أفقيا لا تستطيع الزيادات التي تطرأ على العرض النقدي أن تنقله إلى اليمين ، ومن خلال معدل الفائدة السائد في هذه الحالة يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بأية كمية معروضة من النقود مهما كانت تلك الكمية كبير، بهذا فإن السياسة النقدية ، المتمثلة في زيادة العرض النقدي، لا يكون لها أي تأثير على معدل الفائدة ولا على زيادة الاستثمار ولا على زيادة مستوى الناتج .

ومن الأمثلة على مصيدة السيولة نذكر الحالة التي يكون فيها معدل الفائدة يساوي الصفر ، في مثل هذه الحالة لا يرغب الأفراد بشراء أية أوراق مالية لأنها لا تقدم لهم أية فائدة ، وعلى العكس من ذلك فإن النقود السائلة لها ميزة على الأوراق المالية (من أسهم و سندات) لأنها أكثر قدرة على تلبية الحاجة إلى النقود من أجل المعاملات المختلفة ، لهذا فإن انخفاض معدل الفائدة إلى الصفر لأي سبب من الأسباب يوقع الاقتصاد في مصيدة السيولة ، ويتمثل ذلك في أن ازدياد كمية النقود آنذاك لا يستطيع دفع الأفراد إلى شراء الأوراق المالية ولا يستطيع أن يخفض معدل الفائدة إلى مادون الصفر[1] .

[1] أحمد الاشقر **مرجع سابق** ،ص ص 334 -367

وإلى جانب الحالة التي يكون فيها معدل الفائدة معدوما يمكن أن يكون الاقتصاد في وضع مصيدة السيولة عندما يكون معدل الفائدة منخفضا، دون أن يصل إلى الصفر، وبالرغم من أن مثل هذا الوضع يمكن تصور حدوثه نظريا إلا أن الاقتصاديات الفعلية لم تشهد مثيلا له حتى الآن.

وإلى جانب وضع مصيدة السيولة التي يكون أثر السياسة النقدية فيها معدوما هناك أوضاع اقتصادية أخرى يكون فيها أثر هذه السياسة في تنشيط الاستثمار محدود ، ويمكن أن نتصور مثل هذه الأوضاع عندما يتقاطع المنحنى الاستثمار محدودا ،ويمكن أن نتصور مثل هذه الأوضاع عندما يتقاطع المنحنى IS مع المنحنى LM_0 في النقطة يكون مماس IS فيها خطا رأسيا تقريبا، كما في النقطة E مثلا على الشكل رقم (1-4)فإذا كانت النقطة Eهي نقطة تقاطع المنحيين IS و LM_0 فإن زيادة الكتلة النقدية لا تؤدي إلى زيادة حجم الناتج عن المستوى Y_0 بالرغم من أنها تخفض معدل الفائدة في هذه الحالة يفقد الاستثمار مرونته بالنسبة لمعدل الفائدة ، في مثل هذه الحالة وفي أوضاع مصيدة السيولة Y_0 لا يمكن تنشيط الاستثمار وزيادة الناتج باستخدام أدوات السياسة النقدية بل يكون ذلك بإتباع إجراءات السياسة المالية ، تلك الإجراءات التي تؤدي إلى نقل IS إلى اليمين .

ثانيا : أثر السياسة النقدية متوسط الشدة

إذا كان منحنى IS يتقاطع مع المنحنى LM_0 في نقطة A تقابل ميلا متوسطا للمنحنى LM_0فإن زيادة الكتلة النقدية تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة انخفاضا متوسطا نسبيا يساوي $i_0 - i_1$ وتؤدي أيضا إلى زيادة حجم الاستثمار وإلى ارتفاع مستوى الناتج ارتفاعا متوسطا نسبيا من Y_0 إلى Y_1 ونلاحظ أنه كلما كان المنحنى ISأكثر بعدا إلى اليمين فإن السياسة النقدية يكون أكثر شدة بصورة عامة .

ثالثا : أثر السياسة النقدية قوي

إذا كان المنحنى IS يتقاطع مع المنحنى LM_0 في النقطة D الملتفة إلى اليمين فإن الازدياد الذي يطرأ على الناتج من جراء زيادة الكتلة النقدية يكون كبيرا جدا ، في هذه الحالة يكون معدل الفائدة الأولى i_0 مرتفعا جدا فينخفض بعد زيادة الكتلة النقدية انخفاضا كبيرا إلى المستوى i_1 ويؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج ارتفاعا كبيرا، نلاحظ أن الوضع الاقتصادي في هذه الحالة يتميز منذ البدء بالازدهار الذي يتمثل بارتفاع مستوى الدخل

وارتفاع مستوى معدل الفائدة ، وفي هذه الحالة تكون استجابة كل من الاستثمار و الناتج لإجراءات السياسية كبيرة جدا .

الفرع الثاني : معالجة التضخم [1]

إن استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم يقتضي أن تتدخل السلطات النقدية فتقلص حجم الكتلة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة وخفض الاستثمار ، ويؤدي ذلك تدريجيا إلى اختفاء الفائض في الطلب وإلى وق ارتفاع الأسعار وزوال العملية التضخمية .

والواقع أن أصحاب النظرية النقدية يرون أن التضخم في الأصل ظاهرة نقدية ، بمعنى أن التضخم ينشأ أساسا بسبب العرض النقدي الزائد، وتشير كل الشواهد العملية المتوفرة عن الاقتصاديات المختلفة أن التضخم لا يمكن أن يستمر إلا إذا استمر نمو عرض النقود ، وبصورة أدق يمكن القول إن الزيادات المتواصلة في معدل التضخم ، لهذا فإن معالجة مشكلة التضخم إنما تكون بتخفيض معدل نمو الكتلة النقدية

وحتى ندرك ذلك بصورة أوضح لنعد إلى النظرية الكمية للنقود وفق العلاقة : $MV = PY \quad (1)$

حيث أن M هي الكتلة النقدية، Vسرعة تداول النقود، P هو مستوى الأسعار و Y هو الناتج الحقيقي ، ولنكتب هذه العلاقة من جديد بعد أخذ معدلات نمو المؤشرات الواردة فيها خلال واحدة الزمن فنجد :

$$m + v = f + g \qquad (2)$$

حيث إن m هي معدل نمو الكتلة النقدية، v هي معدل نمو سرعة التداول، f هو معدل التضخم، g معدل النمو الحقيقي للناتج ، ويمكن أن نكتب العلاقة (2) كما يلي: $f= m-g+v$

ويتضح من هذه العلاقة أن معدل التضخم على علاقة طردية مع معدل نمو عرض النقود m ومعدل نمو سرعة التداول v، وعلى علاقة عكسية مع معدل نمو الناتج الحقيقي g .

ومن المعتقد أن نعدل نمو سرعة التداولv صغيرة جدا في معظم الأحوال ، لهذا فإن العلاقة (3) تدل على أن العامل الرئيسي وراء ارتفاع معدل التضخم f هو مقدار الفرق mوg، أي مقدار ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية m فوق معدل النمو الاقتصادي g ، فعندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية كبيرا بالمقارنة مع معدل النمو الاقتصادي يكون معدل التضخم كبيرا أيضا.

وعليه فإن تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية من شأنها أن يخفض معدل التضخم .

لنفرض الآن أن الكتلة النقدية 0 تقابل معدل تضخم f مرتفعا نسبيا .

[1] أحمد الاشقر **مرجع سابق** ،ص ص 334 -367

لهذا فإن الحكومة ترغب بتقليص الكتلة النقدية من 0 إلى M_1 حتى تخفض معدل التضخم من القيمة f_0 إلى القيمة المرغوبة f_1 ، وهنا تصادفنا مجموعة من الحالات .

فقد يكون تقليص الكتلة وفق ما هو مطلوب تماما مما يؤدي إلى نقل المنحنى LM من الوضع LM_0 إلى الوضع LM_1 المطلوب وينخفض حجم الناتج إلى y_1 ويرتفع معدل البطالة بنسبة معينة ، ويرتفع معدل الفائدة من i_0 إلى i_1 الشكل رقم (1-5) ، وقد يكون تقليص الكتلة النقدية بكمية أقل من الكمية المطلوبة مما يجعل معدل الفائدة الجديد دون القيمة i_1 التي تخفض معدل التضخم إلى المستوى المرغوب f_1 وأخيرا قد يكون تقليص الكتلة النقدية بكمية كبيرة نسبيا مما ينقل المنحنى LM إلى وضع واقع إلى اليسار من LM_1 ويقابل وضعا توازنيا ينخفض فيه مستوى الناتج انخفاضا كبيرا ويكون معدل الفائدة مرتفعا جدا وينخفض فيه معدل التضخم إلى ما دون المستوى المرغوب f_1 ،هنا يرتفع معدل البطالة كثيرا ويكون على السلطات النقدية إحداث زيادة في عرض النقود حتى ينتقل المنحنى LM نحو اليمين ويعود للانطباق على المنحنى LM_1 .

الشكل رقم (1 –5) : استخدام السياسة النقدية في معالجة التضخم

المصدر : أحمد الأشقر ، ص 337

وتحدث الحالة الثالثة، أي حالة هبوط مستوى الناتج إلى ما دون المستوى المرغوب (y_1)، بصورة خاصة عندما تكون الأسعار والأجور عديمة المرونة في حركتها نحو الانخفاض، فإذا فرضنا أن زيادة الكتلة النقدية التي أدت إلى الاختفاء التدريجي لفائض الطلب وأدت إلى ارتفاع معدل الفائدة ،لم تؤد إلى انخفاض مستوى الأسعار فإن هذا يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية ($\frac{m}{p}$) للكتلة النقدية ويؤدي بالتالي إلى نقص النقود المخصصة للمعاملات مما يؤدي أخيرا إلى انخفاض الناتج إلى دون المستوى المطلوب Y_1 .

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة كل ما سبق نخلص أن السياسة النقدية تعتبر مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيها، لتحقيق الأهداف الاقتصادية وقد تناولتها عدة مدارس فالمدرسة الكلاسيكية، تمحورت فكرتها الرئيسية حول المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، أما الفكر الكينزي فقد اعتبر أن الاستقرار النقدي والاقتصادي يكون بتوازن السوق النقدي مع السوق السلعي، أما فيما

يخص النظرية النقدية المعاصرة فهي تجمع بين أهداف الفكر الكلاسيكي وأهداف الفكر الكينزي، وأن الاستقرار يكون بتعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي .

وترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عدة كتحقيق نمو في الاقتصاد، وتحقيق مستوى مقبول في الاستقرار النقدي والاقتصادي، كذلك تطوير المؤسسات المصرفية والمالية، وتسريع عملية التنمية، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والقضاء على البطالة .

ولتحقيق هذه الأهداف يجب استعمال أدوات خاصة بهذه السياسة والمتمثلة في الأدوات المباشرة والأدوات الغير مباشرة والتي يعمل على تطبيقها البنك المركزي

لهذا اعتبرت السياسة النقدية جزءا مهما وأساسيا من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة .

مقدمة الفصل :

تعتبر السياسة المالية من الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية، فيتعلق مجالها في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي، ومن اجل تحقيق الأهداف المرغوبة أي تلك المسطرة في السياسة الاقتصادية الكلية، ولقد مرت السياسة المالية بعدة مراحل في تطورها وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصاد، وتسعى السياسة المالية دوما إلى تحقيق التوازن العام حيث يعتبر هذا الأخيرة من الأهداف الأساسية لها.

ومما لاشك فيه أن التنسيق بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية له دور فعال في معالجة الفجوة التضخمية أو ما يعرف بالفجوة الانكماشية من خلال استخدام والتنسيق بين كل من أدواتهما لهذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي على النحو التالي :

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث : آليات عمل السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من السياسة المالية وتطورها عبر مختلف المدارس ونظر لأهميتها الكبيرة لاقتصاد أي دولة ارتأينا أن نبين هدفها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ...الخ .

المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية

أصل هذه الكلمة فرنسي وتعني حافظة النقود، والخزانة، وتعرف السياسة المالية على أنها مجموعة من السياسات أو الإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسة والاقتصادية والاجتماعية .[1]

ويقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة، وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور التي كانت تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي لكن لم يخرج عن كونه، استخدام الحكومة لإيرادات العامة والإنفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف لاقتصادية والاجتماعية والمالية خلا فترة زمنية معينة، أو هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة .[2]

كما تعرف السياسة المالية للحكومة بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، من اجل خدمة أهداف اقتصادية محددة، ولا سيما من اجل معالجة البطالة والتضخم .[3]

كما يمكن تعريف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، ومعنى ذالك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة .[4]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج بان السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير والوسائل التي تستخدمها الدولة فيما يتعلق بإيراداتها ونفقاتها من خلال استخدام أدواتها قصد التأثير على النشاط

[1] طارق الحاج ، **المالية العامة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، سنة 1993،ص 201

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الجامعة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية 2005 ص40

[3] احمد الأشقر ، **مرجع سابق** ، ص 338

[4] عبد المطلب عبد الحميد ، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي** ، الدار الجامعة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، سنة 2006 ،ص 425

الاقتصادي و من اجل تحقيق أهداف مرغوبة مثل الاستقرار الاقتصادي والتنمية والعدالة في توزيع الدخل ، ومحاربة أو علاج كل من البطالة والتضخم ...الخ .

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية

مما لاشك فيه أن السياسة المالية احتلت مكانا بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وللتعرف على المراحل التي مرت بها السياسة المالية، نبدأ بالحديث عن المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والتي اعتبرت أن الأنظمة الاقتصادية ستعمل على تحقيق التوازن فيها بشكل تلقائي وبالتالي ستساهم في تحقيق التوظيف الكامل في الاقتصاد، دون أن يكون هنالك أي حاجة لتدخل الحكومة، فقد انحصر دور القطاع الحكومي في أداء وظائف معينة ومحدودة مثل الأمن والدفاع عن الدولة وتوفير بعض الخدمات الأساسية، كما أن التوازن بين النفقات والإيرادات سيحدث تلقائيا، حيث أن الضرائب هي المورد الوحيد لمواجهة النفقات الحكومية القليلة بطبيعة الحال، وبذالك كان دور الموازنة قليل ومحدود في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما أن هذا الأمر قد لا يدفع الدول نحو الاقتراض الداخلي أو الخارجي وذالك بسبب توازن الموازنة العامة للدولة بشكل مستمر .

ولكن مع ظهور الكساد العظيم عام 1929 في الولايات المتحدة، وما رافقه من انخفاض في مستويات الدخل وانتشار البطالة وغياب التوازن التلقائي الكثير من الأسواق والأنظمة الاقتصادية، وتبين أيضا أن من احد أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة هو غياب الدور الحكومي عن النشاط الاقتصادي وهي تعتبر احد الانتقادات الرئيسية التي وجهها الاقتصادي كينز للمدرسة الكلاسيكية، حيث وجد أن هنالك دورا هاما وضروريا يجب أن تلعبه السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية، ويختلف عند الدور الذي أشار إليه النظام الكلاسيكي، وذالك بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عن طريق التأثير على الطلب في الاقتصاد دون تقلب مستواه .

وأهمية السياسة المالية تختلف من دولة إلى أخرى تبعا للنظام الاقتصادي المطبق والسائد لتلك الدولة فإذا كانت الدولة تطبق النظام الرأس مالي، كما هو الحال في العديد من الدول العالم، نجد أن القطاع الخاص هو القطاع السائد في النشاط الاقتصادي، وعليه يأتي دور السياسة المالية لمعالجة المشاكل الاقتصادية التضخمية منها الركودية والتي تؤثر على النشاط الاقتصادي و الطلب الكلي فيه، في حين إذ ما كانت الدولة تحت نظام

اشتراكي، فان السياسة المالية تلعب دورا اكبر نظرا لاتساع نطاق القطاع العام (الحكومي) لاحتلاله حيزا كبير في النشاط الاقتصادي لتلك الدول .[1]

وعليه يمكن القول أن السياسة المالية ومع تطور المدارس الاقتصادية و اختلاف الأنظمة الاقتصادية، فقد أصبحت أداة اقتصادية هامة في أيدي صانعي القرار،تستخدم للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على مستويات الطلب الكلي، بالإضافة استخدامها لحل المشاكل الاقتصادية المختلفة .

المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دورا الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحيد الأهداف و الجهود ولا تتعارض، ولذالك أصبح لازما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في، جوانب الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية[2] :

التوازن المالي :

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله بلائم حاجات الخزينة العامة من حيث المرونة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية و الاقتصاد .

التوازن الاقتصادي:

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعن انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع العام والقطاع الخاص للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة لذالك فينبغي أن لا تقل المنافع التي يتحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي من تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشاءات الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة

[1] سامر عبد الهادي، شادي الصرابرة، نضال عباس، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2013 ص ص260 -261

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة** ، مرجع سابق ص ص 41-43

عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه إلى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل .

التوازن الاجتماعي:

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من رفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية وبالتالي ينبغي أن لا تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الإفراد إذ يمكن زيادة المنافع على التي يتحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا اقرب إلى العدالة (أو المساواة) ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية .

التوازن العام :

أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد لتكوين الشركات وغيرها .

هذا مع الملاحظة انه قد يكون هنالك تعارض واضح بين هذه الأهداف وقد لا يمكن تجنبه ، ولكن هنالك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج وأخيرا الهدف المالي وتدبير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة لإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية ويلاحظ أن الدولة في سعيها لتخطيط سياستها المالية لتحقيق أهداف المجتمع المشار إليها لابد أن تستخدم في تكامل وتناسق تام كافة أدوات السياسة المالية لتحقيق تلك الأهداف حيث أن نجاح الدولة في تحقيق دورها في النشاط الاقتصادي يتوقف بالضرورة على التفهم العميق لطبيعة أدوات السياسة المالية وتحليل العلمي لما بينهما وبين بعضهما البعض من علاقات التعارض ووصولا إلى علاقات التناسق والتكامل ممنجهة ومن بينها النشاط الاقتصادي الكلي ومن جهة أخرى في صورة علاقات سببية يجب فهمها وتفهمها للقائمين على وضع الساسة المالية المناسبة لكل مرحلة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي .

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في النفقات العامة، والإيرادات العامة، والموازنة العامة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : النفقات العامة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهميتها إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

الفرع الأول : مفهوم النفقة العامة وأركانها

من بين التعاريف المقدمة للنفقات العامة نذكر:

النفقات العامة هي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة[1].

كما عرفت بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة[2]، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة أنها ذات أركان ثلاثة:

الركن الأول: النفقة العامة كمية من النقود

إن العنصر الأساس للنفقة العامة هو استخدام كمية من النقود التي تمثل الثمن لاحتياجات الدولة من سلع وخدمات أساسية لتأمين سير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي هي بحاجة إليها لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتولى أمر تنفيذها، ومنح الإعانات على اختلاف أنواعها[3].

الركن الثاني: النفقة العامة يأمر بها شخص عام

يتحدد الطابع العام للنفقة إذا صدرت عن شخص معنوي عام، ويعتبر شخصا معنويا عاما الشخص القانوني الذي تحكمه قواعد القانون الإداري (الدولة، الولاية، البلدية، المؤسسات العامة) ويترتب عن ذلك أن

---

[1] صبرينة كردودي:**مويل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي** ،الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص83.

[2] محمد عباس محرزي: **اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات،الجامعية، 2010، الجزائر، ص65.

[3] طاهر الجنابي: **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، بدون سنة نشر، ص17 .

النفقات التي تصدر عن شخص يخضع للقانون الخاص (الأفراد، الشركات التجارية) لا تعد نفقات عامة حتى ولو كان الغرض منها تحقيق المصلحة العامة (بناء مدرسة أو تعبيد طريق)[1].

الركن الثالث: النفقة العامة تستهدف إشباع حاجات عامة

أي أن هدف النفقة العامة هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمات التي تقدمها الحكومة، و ذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات تمت جبايتها من الأفراد والمؤسسات. ولا تعتبر النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الأفراد، ففي هذا انحراف عن تحقيق إشباع الحاجات العامة ويعتبر إخلالا لمبدأ مساواة الجميع أمام الأعباء العامة[2].

الفرع الثاني : قواعد النفقات العامة

هناك قواعد تحكم الإنفاق العام نذكر منها [3]:

اولا : قاعدة المنفعة:

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين.

وهنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد أولويات الإنفاق العام وعلى الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر وتختلف أيضا بالنسبة للاقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى.

ثانيا : قاعدة الاقتصاد:

المقصود بها الابتعاد عن التبذير والإسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها.

---

[1] اعمر يحياوي:**مساهمة في دراسة المالية العامة :النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2005، ص31.

[2] محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010، ص 34.

[3] محمد طاقة ، هدى العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34-35.

من الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ولاسيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد والمحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها والاهتمام بالمظاهر الخارجية. وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وإحكام الرقابة.

ثالثا : قاعدة الترخيص:

يعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

الفرع الثالث : تقسيمات النفقات العامة

لقد أصبح على الدولة لكي تنجز مسؤولياتها استخدام العديد من أنواع النفقات العامة، وأن يستحدث الجديد في مجال الإنفاق العام، وأن تعدل من سياستها الإنفاقية كلما دعت الحاجة لذلك حتى تؤتي هذه السياسة آثارها المرغوبة على متغيرات النشاط الاقتصادي كافة ولتحول دون وقوع آثار اجتماعية واقتصادية غير مرغوبة[1]

وبذلك أصبح هنالك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة وبشكل عام يتوقف بنيان النفقات العامة على ما تنقسم إليه من أنواع، وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة بشكل عام وإلى تقسيماتها في التشريع الجزائري بشكل خاص:

أولا : التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة:

في نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة، من أهم تلك المعايير نذكر:

- معيار طبيعة النفقة.
- معيار دورية النفقة.
- معيار الغرض من النفقة.

[1] سلام عبد الكريم آل سميسم ، **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي–دراسة لعصر صدر الإسلام والدولة الأموية**، الطبعة الأولى، دار مجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 22.

ويمكن تلخيص ذلك حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-01): التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

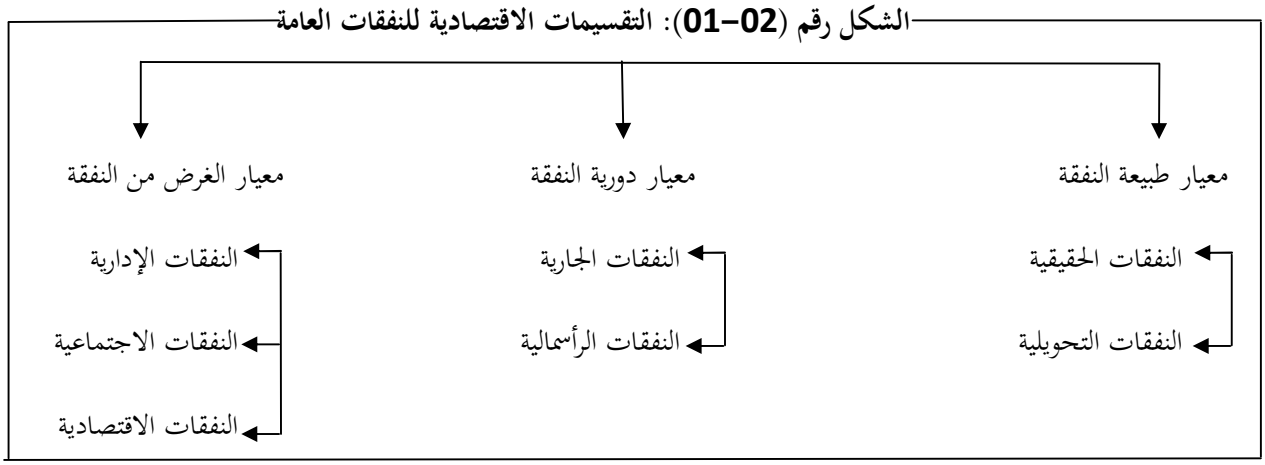

المصدر: د.حامد عبد المجيد دراز وآخرون:**"مبادئ المالية العامة"**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 264.

وحسب المخطط أعلاه نجد أن:

1- حسب معيار طبيعة النفقة:

وفق هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية[1]:

أ. **النفقات الحقيقية:** يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية. فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات واليد العاملة. فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد.

ب. **النفقات التحويلية:** هي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل. وهي على ثلاث أشكال:

- **نفقات تحويلية اجتماعية:** وهي النفقات التي يراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية.

[1] سوزي عدلى ناشد،**الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 40.

- **نفقات تحويلية اقتصادية:** إذا كانت النفقات التحويلية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق توازن اجتماعي فإن النفقات التحويلية الاقتصادية مرادها تحقيق توازن اقتصادي. ومن أمثلتها إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية.
- **نفقات تحويلية مالية:** وهي النفقات التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه.

2. حسب معيار دورية النفقة:

حسب هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات العامة:

أ. النفقات الحكومية الجارية (العادية): وهي تشمل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية[1]. وتتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي من خلال كل سنة مالية ومن أمثلتها أجور الموظفين والعمال، أسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر[2].

ب. النفقات الحكومية الرأسمالية (غير العادية): وتمول من إيرادات غير عادية (القروض) ولا تتكرر بانتظام في الميزانية العامة للدولة، مثل إنشاء الطرق ونفقات مواجهة آثار الكوارث الطبيعية[3].

3- حسب معيار الهدف من النفقة:

حسب هذا المعيار يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من النفقات العامة :

أ. النفقات الحكومية الإدارية:

تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة والتمثيل الدبلوماسي وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية ...الخ[4].

ب. النفقات الحكومية الاقتصادية:

[1] حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ، ص 268.

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 90-91.

[3] اعمر يحياوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[4] .حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 270.

وهي تتضمن النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام.

ج. النفقات الحكومية الاجتماعية:

هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (إعانات الأسر الكبيرة الحجم، إعانة العاطلين...)، وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة والثقافة العامة والإسكان، ويشكل هذا النوع من الإنفاق في الوقت الحاضر الجزء الأكبر من الإنفاق العام في البلاد المتقدمة وذلك بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى[1].

ثانيا – تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار) كما يلي[2]:

أ. نفقات التسيير:

تسمى كذلك باعتمادات التسيير وهي تتضمن حسب نص المادة 5 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة. وترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إشباع الحاجات العامة.

تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي:

- أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

[1] زينب حسين عوض الله: **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص 37.

[2] يلس شاوش بشير: **المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 58.

ب. نفقات التجهيز (الاستثمار):

نفقات التجهيز هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية. وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري في المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة والري، ولإنجاز المنشآت القاعدية في المجال الإداري والتربوي والاجتماعي والثقافي. وفي المجال الاجتماعي أصبح السكن يشكل مشكلا خطيرا اضطر الدولة التدخل للتخفيف من حدته وذلك بدعم المواطنين ماليا لتمكينهم الحصول على سكن لائق، وترصد الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ضمن نفقات التجهيز.

المطلب الثاني :الإيرادات العامة[1]

الفرع الأول : تعريف الإيرادات العامة :

تعرف الإيرادات العامة على أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية، و العينية، والمنقولة، و العقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة.

كما تعرف على أنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معين، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادي و الاجتماعية و المالية.

الفرع الثاني :أنواع الإيرادات العامة:

أولا:إيرادات أملاك الدولة :حيث يشكل هذا القسم من الإيرادات منبعا هام، و مصدرا مستمرا يستطيع توفير أموال شبه مضمونة، و تنقسم الإيرادات العامة بدورها حسب علماء المالية إلى:

أملاك الدولة العامة: (الدومين العام): و يقصد بها الأموال العقارية و المنقولة التي تملكها الدولة، وهي أملاك غير قابل التصرف فيها من قبل الأفراد مثل: الأنهار، الطرق، الشواطئ، المتاحف، والمباني لحكومية...وقد ينتفع بها الأفراد مجانا، أو مقابل دفع رسوم (مبالغ رمزية) لقاء انتفاعهم بها.

أملاك الدولة الخاصة(الدومين الخاص) : الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، و تخضعها لأحكام القانون الخاص و يتحصل الأفراد على خدمات ومنافع هذه الأملاك بمقابل يدفعونه للدولة، كالأراضي التي تقوم الدولة ببيعها أو تأجيرها ويمكن إجمالي أنواع الدومين الخاص فيما يلي :

[1] سلاكي سعاد ،**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير ،جامعة أبي بكر بلقايد ،سنة 2011ص ص22-31

الدومين الخاص العقاري :أراضي، مباني، عمارات، جبال،هضاب...الخ

الدومين الخاص المنقول أو المالي:النقود ،الأسهم و السندات.

-الغابات

-المناجم،المعادن

-مجاري البحار، الأنهار، و القنوات

وتجدر الإشارة إلى أن الدومين الخاص يمثل مصدرا مهما من مصادر إيرادات الدولة.لأنها تمتلكه كما يمتلك الأفراد أملاكهم الخاصة، و تقوم الدولة باستغلال أملاكها الخاصة إما مباشرة أو عن طريق الأفراد، و القطاع الخاص.

ثانيا :الإيرادات الضريبية:

أ- الضرائب:

تعريف الضريبة : لقد تعددت واختلفت التعريفات التي أوردها الكتاب في شأن الضريبة، إلا أنها تشترك وتتفق على الخصائص العامة للضريبة، و يمكن تعريف الضريبة بأنها فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف و الأعباء العامة دون أن، يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة كما يعرفها الأستاذ جاستون جيز بأنها أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة .

من التعريفين السابقين يمكن تحديد الخصائص الرئيسية للضرائب كما يلي:

خصائص الضريبة :

1-مبلغ نقدي : تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي المعاصر أين أصبحت النقود تحتل أهمية كبيرة في مختلف التعاملات، كان لابد من أن تأخذ الضريبة الشكل النقدي في دفعها، بدلا من الشكل العيني الذي كانت تدفع الضرائب به سابق، كأن يقدم المكلف جزء من محصولاته الزراعية أو أن يقوم بالاشتغال أياما محدودة في خدمتها.

2-فريضة إلزامية :إن عملية فرض الضرائب هي من اختصاص السلطة العامة، و هذا ما يعطيها صيغة الجبر، و ذلك لأنها تعبر عن سيادة الدولة، فتحديد سعر الضريبة، ووعائها، و المكلف بها، و تحصيلها يتم بإرادة الدولة المنفردة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعني صيغة الجبر أنه إذا امتنع أحد المكلفين بأدائها فإن للدولة (السلطة العامة) الحق في اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري، على أن يكتسي عنصر الإجبار المشروعية القانونية.

3-الضريبة تدفع دون مقابل : وهذا يعني أن المكلف بدفعه للضريبة لا يؤديها لغرض الحصول على نفع خاص، وإن كان هذا لا ينفي حصول المكلف على منافع في إطار النفع العام من المرافق العامة التي تنشئها الدولة كون هذا الفرد من أفراد المجتمع.

و لهذا لا يمكن النظر إلى مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة لتقدير حجم الضريبة التي يفرض عليه دفعها وإنما ينظر إلى قدرة هذا الفرد على مدى تحمل الأعباء العامة، ويذهب الدكتور رياض الشيخ إلى أنه "قد تفرض ضريبة لغرض معين قد يعود بمنفعة خاصة على دافعي الضريبة، ومن أمثلة ذلك مدفوعات التأمينات الاجتماعية، ولكن هذه المنافع كما يرى الدكتور الشيخ لا تعني وجود المقابل في حالة الضريبة ذلك لأن هذه المنافع لا يحصل عليها العامل إلا في ظروف معينة إذا تعرض للبطالة أو الإصابة مثلا فالعامل الذي لا يتعرض لتلك المخاطر لا يحصل على شيء في حين يدفع اشتراكات التأمين الاجتماعي طوال فترة عمالته، إضافة إلى ذلك فإن تلك المبالغ التي يحصل عليها العامل قد تفوق أو تقل عن اشتراكاته

4-الضريبة تدفع بصفة نهائية :ويقصد بصفة النهائية أن الدولة لا تلتزم برد قيمة الضريبة إلى المكلف بعد حين، و هذا ما يجعلها تختلف عن القرض العام.

ب– الرسم:

تعريف الرسم : هو عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص، يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد.

خصائص الرسم:

1-الصفة النقدية للرسم: كما ذكرنا سابقا فإنه ومع التطورات الحديثة لمالية الدولة فإنه أصبح من غير المقبول أن تتخذ إيرادات الدولة ونفقاتها الصفة غير النقدية، ولذلك أصبح من الضرورة بمكان أن يدفع الرسم نقدا.

2-الصفة الجبرية للرسم :قد يبدو ولأول وهلة في التعريف و كأن دفع الرسم يتخذ صفة الاختيارية، إذ أن الفرد لا يدفعه إلا إذا طلب ذلك الفرد خدمة معينة و يقول أحدهم في إشكالية هل الرسم يتخذ صفة الجبر أم لا حيث يقول أن الرسم يبدأ اختياريا حيث أن دافعه يطلب الخدمة بمحض اختياره، ولكن متى طلبها تحول الاختيار في الرسم إلى إلزام.

3-الرسم مقابل خدمة خاصة :تعد هذه الصفة من الصفات الأساسية في تحديد طبيعة الرسم، إذ يتحقق الرسم عند طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة .ويتخذ الرسم صور مختلفة .

ج–القرض العام:

تعريف القرض العام :هو عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض و فوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقا لإذن يصدر من السلطة المختصة من التعريف يمكن استخلاص ما يلي:

-**القرض العام عقد :**حيث الطرف المتعاقد الأول هو الدولة أو إحدى هيئاتها و هو ما يسمى بالمقترض (المدين)، والطرف المتعاقد الثاني هو الجمهور أو دولة أخرى و هو ما يسمى بالمقرض (الدائن) وبموجب هذا العقد يتعهد المدين بتسديد القرض عند حلول موعد الوفاء مع الفوائد المترتبة عليه إلى الدائن و بموجب نفس العقد يتعهد الدائن بتقديم قيمة القرض إلى المدين.

– القرض العام يصدر طبقا لإذن من السلطة المختصة: حيث يستمد القرض العام مشروعيته فلا بد أن تصدر أوامر به من السلطة المختصة (السلطة التشريعية)، حيث لا يمكن للدولة أو إحدى هيئاتها أن تبرم عقد قرض دون ذلك الإذن، وذلك حتى تسهل عملية الرقابة و اختيار أحسن أوجه الإنفاق.

المطلب الثالث : الموازنة العامة[1]:

تعرف الموازنة العامة بأنها تقدير مفصل و معتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة .

كما تعرف على أنها عملية توقع و إجازة لنفقات و إيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، غالبا ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية .

من التعريف يتضح أن الموازنة العامة ترتكز على عنصرين أساسين هم ا :التقدير والاعتماد.

فأما التقدير فيخص الإيرادات العامة التي ينتظر الحصول عليها من طرف السلطة التنفيذية، وكذا النفقات العامة التي ينتظر أن تقوم بها الدولة لإشباع الحجات العامة.

و أما عن الاعتماد (الإجازة) فتعني التصديق من طرف السلطة التشريعية على برنامج الموازنة المقترح سلفا من طرف الهيئة التنفيذية و هذا التصديق هو الذي يجعل مشروع الموازنة يتحول إلى قانون يجيز للحكومة إنفاق المصروفات و تحصيل الإيرادات كما تجدر الإشارة إلى أن الإجازة بالنسبة للنفقات العامة تعطي الحكومة الحق في صرف ذات المبلغ المبين في المشروع أو أقل منه أو عدم القيام به، في حين أن الإجازة بالنسبة للإيرادات لا يتضمن أي خيار للحكومة في تحصيلها أو عدمها لأنها واجبة التحصيل طبقا لنصوص القوانين الخاصة بكل دولة.

[1] سلاكي سعاد ،**مرجع سابق** ، ص 42-44

ومن هنا يمكن القول أن الموازنة العامة ما هي إلا مشروع حتى يتم اعتمادها من طرف السلطة التشريعية لتصبح عبارة عن ميزانية.

قواعد الموازنة العامة:

قاعدة وحدة الموازنة :

يقصد بقاعدة وحدة الموازنة بأن تدرج جميع الإيرادات العامة للدولة و نفقاتها العامة في وثيقة واحدة.

قاعدة سنوية الموازنة :

نعني بسنوية الموازنة أن يتم التحضير و الإعداد والتصديق على نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية والمقدرة بسنة واحدة.

قاعدة عمومية(شمولية) الموازنة :

و يقصد بقاعدة العمومية إدراج جميع الإيرادات العامة و النفقات العامة مهما قل شأنها بالاسم والمبلغ، دون إجراء مقاصة بينهما، كما لا يجوز تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.

قاعدة عدم التخصيص :

و يعني وجوب عدم تخصيص إيراد معين لسد نفقة معينة، فمثلا لا يجوز تخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات لإنشاء الطرق أو صيانتها .ولعل الحكمة من وضع هذه القاعدة هو تفادي الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العامة على ما يجب سده من إنفاق، أو حالة العكس في حالة انخفاض حصيلة الايرادت العامة قد يؤدي إلى عدم تقديم الخدمات العامة .كما تساعد هذه لقاعدة على عدالة الإنفاق العام، فلا تحصل جهة إنفاق على تخصيص أكبر من غيرها مما يساعد على تحقيق أهداف الدولة حسب الأولويات.

قاعدة توازن الموازنة :

تعتبر قاعدة توازن الموازنة ذات أهمية كبيرة، باعتباره مؤشر على حسن استخدام المال العام و كضمان لاستمرار الثقة في مالية الحكومة و المحافظة على الاستقرار المالي و الاقتصادي و السياسي للدولة و يعني توازن الموازنة أن تتساوى جملة الإيرادات العامة والنفقات العامة.

المبحث الثالث : آليات عمل السياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية

لاشك أن أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية تستخدم أما لمعالجة وجود فجوة تضخمية أو وجود فجوة انكماشية في الاقتصاد وهنا يمكن توضيح الآليات التالية لعمل السياسة المالية من خلال المطلب الأول والثاني كما سنظهر من خلال هذا المبحث العلاقة مابين السياسة المالية والنقدية وكيفية التنسيق بينهما

المطلب الأول : الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية وكيفية علاجها

الفرع الأول : الفجوة الانكماشية وكيفية علاجها

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات مما يعني عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها ،أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة بطئ وفي مثل هذه الحالة فان السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي :

أولا :زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام ،ولعل هذا يذكرن بما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول الأفراد ، وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها، وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مم يرفع مرة أخرى دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام .

ثانيا : قد تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية وهنا تزداد الدخول من ناحية ،كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى ، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الإفراد لارتفاع القوة الشرائية في المجتمع ،وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد .

ثالثا: استخدام مزيج من الإنفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد

وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد بالسياسة المالية التوسعية حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي .[1]

وباختصار يمكن القول انه عندما تكون هنالك حالة كساد في الاقتصاد يكون مستوى الطلب الكلي منخفضا مما يعني صعوبة في صرف المنتجات ، ويعني ذالك انخفاض حجم الطلب على العمل وارتفاع معدل البطالة ففي مثل

[1] خالد واصف الوزني، حسين احمد الرافعي، **مرجع سابق** ،ص ص 127-128

هذه الحالة يمر الاقتصاد بحالة تباطؤ في نموه، وهنا تلجا الحكومة في هذا الوضع باستخدام السياسة المالية التوسعية فيزيد حجم الإنفاق العام آو تخفض الضرائب حسب ما تراه مناسبا والشكل التالي يوضح ذالك

الشكل (2-2)سياسة مالية توسعية

المصدر : خالد واصف الوزني، حسين احمد الرافعي ،ص328

حيث أن AS:العرض الكلي

AD0:الطلب الكلي قبل إتباع سياسة مالية توسعية

AD1:الطلب الكلي بعد إتباع سياسة مالية توسعية

الفرع الثاني : الفجوة التضخمية وكيفية علاجها

في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار فان دور السياسة المالية هنا هو محاولة تكميش مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية وهذا ما نراه في الشكل (2-3) :

الشكل (2-3)سياسة مالية انكماشية

المصدر : خالد واصف الوزني، حسين احمد الرافعي ،ص329

إذ تتلخص السياسة المالية الانكماشية على النحو التالي [1]:

1-تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي تخفيض حجم الاستهلاك ،مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار .

2- رفع مستويات الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي إلى زيادة تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة .

3-مزيج من الحالتين أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب .

وبالتالي السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار..

[1] خالد واصف الوزني حسين احمد الرافعي، **مرجع سابق**، ص ص328-329

وما يمكن استنتاجه انه عندما تكون هنالك حالة تضخم في الاقتصاد و المتمثلة في الارتفاع المتواصل للأسعار فان السياسة المالية للحكومة تسعى إلى تخفيض مستوى الطلب الكلي وتخفيض القدرة الشرائية لأفراد في المجتمع بما ينعكس في تخفيض مستوى الأسعار والحد من التضخم وتسمى هذه السياسة بالسياسة المالية الانكماشية .

المطلب الثاني : أبعاد السياسة المالية ومحدداتها

الفرع الأول : أبعاد السياسة المالية ودورها في الدول الرأس مالية المتقدمة اقتصاديا

تهدف السياسة المالية في الدول المتقدمة اقتصاديا إلى العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لميزانية الدولة بالتكيف تبعا للدورة الاقتصادية، فمثلا عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد، أي عندما يكون الإنفاق الكلي على الناتج القومي اقل مما هو ضروري لاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، يصبح لازما على الدولة أن تكيف مستوى إنفاقها وما تجبيه من ضرائب وإيرادات أخرى لكي تخفف من حالة الكساد وتقليص هذه الظاهرة .

ولذالك فعلى الدول أن تستخدم السياسة المالية بهدف زيادة مستوى الطلب ودفع الإنفاق الكلي للدولة حتى يتساوى مع قيمة الإنتاج وان تحقيق ذالك يتم أما بزيادة مشتريات الحكومة من البضائع والخدمات، وهذا يعني زيادة الإنفاق الحكومي أو على الدولة أن تخفف من وطأة الضرائب ،وتزيد من القروض والإعانات والإعفاءات الضريبية، كأسلوب يهدف منه رفع الطاقة الإنتاجية وخاصة عندما تكون أمام حالة كساد .

وأيضا للسياسة المالية في الدول المتقدمة أهداف أخرى منها العمل على التخفيف من حدة التقلبات ،وتهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه [1]

الفرع الثاني : أبعاد السياسة المالية في الدول النامية والمتخلفة

إن ما تهدف إليه السياسة المالية في هذه الدول هو القيام بدور فعال في اتجاهين رئيسين ،أولهما العمل على رفع معدل رأس المال مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وذالك من خلال الاستخدام الأمثل للضرائب واختيار ما هو مناسب من هذه الضرائب بقصد دفع القطاع إلى زيادة استثمارية من جهة، وإضعاف الميل للاستهلاك من جهة أخرى .

واثنهما هو إتباع سياسة انفاقية وضريبية بقصد التغلب على الأزمات التضخمية التي تعاني منها اقتصادية هذه الدول، وذالك بإتباع سياسة انفاقية تؤثر في صالح الاستثمارات الخاصة .

[1] اعاد حمود القيسي ،**المالية العامة والتشريع الضريبي** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثامنة ، الاردن ، ص ص 85-86

لذالك لابد من خلق جهاز إنتاجي صناعي استثماري يساعد على تشغيل الموارد البشرية والمادية المعطلة ،فلابد من التنسيق بين السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية في اتجاه طردي مع السياسة الاقتصادية للتخلص من المشاكل الاقتصادية ولإحداث التغيير الضروري .

الفرع الثالث : محددات السياسة المالية

تتوقف فعالية السياسة المالية ومدى نجاحه في تحقيق أهدافها على عدة عوامل منها [1]:

أولا : مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءاتها

من المعروف أن المؤسسات العامة الحكومية تقوم بإعداد موازنتها السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التصنيف والتقييم لمفردات تلك الموازنات من مؤسسة لأخرى تبعا لطبيعة عملها، إلا أن إدارة تلك المؤسسات هي المسؤولة عن ربط أهداف المؤسسة وبنود الموازنة، وعليه فان صانعوا السياسة المالية يأخذون بعين الاعتبار قدرة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات في استغلال النفقات المخصصة لها دون تبذير أو إسراف أو أخطاء والذي بدوره يدل على نزاهة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات .

ثانيا : الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري

تعتبر الضرائب من أهم الأدوات المستخدمة في السياسة المالية حيث تتناسب أهميتها مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة وعلى سبيل المثال تزداد أهمية ضريبة الدخل مع زيادة التقدم الاقتصادي للدولة والمقصود بالوعي الضريبي أن يمتلك المواطن المكلف ضريبيا بعدم التهرب من دفع ما يترتب عليه من ضرائب، ومما لا شك فيه أن الوعي الضريبي للمواطنين يزداد عندما يشعر بوجود تلك الخدمات الحكومية مقابل ما يتم دفعه كضرائب .

أما المقصود بكفاءة الجهاز الإداري فهي تتمثل في قدرة وكفاءة ذالك الجهاز المسؤول عن سن القوانين والتشريعات الضريبية المنظمة، وكذالك التعليمات المتعلقة في فرض وتحصيل تلك الضرائب، ومما لاشك فيه أن كفاءة هذا الجهاز الإداري في الدولة سيساعد صانعي السياسة المالية على تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة المالية، كما أن وجود الجهاز الإداري الكفؤ سيعمل على الحد من التهرب الضريبي و بالتالي زيادة الوعي الضريبي .

ثالثا : وجود جهاز مصرفي فعال

[1] عامر عبد الهادي، **مرجع سابق** ، ص ص 264-266

إن الجهاز المصرفي في أي دولة يتمثل في البنك المركزي بالإضافة إلى البنوك التجارية و المتخصصة وكافة المؤسسات المالية وعليه فوجود جهاز مصرفي فعال ومتقدم سيساعد في وضع السياسة المالية الملائمة للاقتصاد تلك الدولة، وذالك بسبب أن تنفيذ السياسة المالية يتم عبر ذالك الجهاز المصرفي وعليه أن الإطار الذي توضع فيه السياسة المالية يعتمد على قدرة الجهاز المصرفي ومدى كفاءته .

رابعا : وجود سوق مالي ونقدي كفؤ :

إن وجود أسواق مالية ونقدية كفؤة يساهم في سهولة عملية تسييل الأصول المالية بأقل تكاليف وبأقل جهد وهذا بدوره يحفز الأفراد على الاستثمار بهاذين السوقين، ومن هنا نجد أن وجود سوق مالي ونقدي منظم ومتقدم يساعد صانعي السياسة المالية والنقدية على حد سواء في صياغة تلك السياسات الملائمة للدولة .

المطلب الثالث : التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية

تعد السياستان النقدية والمالية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وغالبا ما تضع الدولة أهدافا اقتصادية أساسية محددة تمثل أهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل السياسات النقدية والمالية والتجارية .

لذا فان الحال يستوجب التنسيق والملائمة بين أهداف ووسائل كل من السياسة النقدية والمالية على وجه الخصوص ،بل أن الأمر يقتضي أكثر من ذالك إذ ينبغي التنسيق والملائمة بين وسائل وأهداف كل سياسة على وجه الخصوص ،بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف ووسائل هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها .

وبهمنا في هذا الصدد توضيح أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ولنفترض أن الوضع الاقتصادي يعاني من ضغوط تضخمية تتمثل في قصور جانب العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي (**حجم الإنفاق الكلي**)بسبب بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل للموارد بحيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج، لذا تسعى السياسة الاقتصادية العامة إلى تخفيف حدة الضغوط التضخمية من خلال الإجراءات والتدابير الموجه نحو خلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتتولى كل من السلطات المالية والسلطة النقدية مهمة تنفيذ هذه الإجراءات والتدابير ويمكن حصرها في الجوانب التالية [1]

[1] ناضم مُحَّد نوري الشمري ،**النقود والمصارف بين النضرية والتطبيق** ، دار زهران للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،سنة 2013،ص460

1 . تخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي بواسطة الرقابة الائتمانية التي يقوم بها البنك المركزي من خلال استخدامه لأدوات السياسة النقدية في تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية إلى الأفراد المشروعات مما يفضي إلى تقليص حجم الإنفاق آو الطلب الكلي .

2 . تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة إلى الأفراد والمصارف أو قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد بهدف تقليص حجم السيولة المحلية أو المعروض النقدي مما يفضي إلى تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري أيضا(الطلب الكلي).

3 . تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري بغية تخفيض حجم الدخول ومن ثم تخفيض حجم الإنفاق .

4 . زيادة مستويات الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة وتخفيض حجم المدفوعات الحكومية مثل الإعانات .

وما يمكن استنتاجه وملاحظته أن الجانب الأول والثاني يتصل مباشرة بالسياسة النقدية أما الجانب الثالث والرابع يتصلان بالسياسة المالية لذا لابد من التنسيق والملائمة بين الجوانب المذكورة بهدف الوصول إلى الغاية الأساسية التي تسعى إليها الدولة والمتمثلة في تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار وصولا إلى التوازن بين العرض الكلي من السلع والخدمات والطلب الكلي على هذه السلع والخدمات .

أما إذا افترضنا أن الوضع الاقتصادي يعاني من البطالة والركود الاقتصادي فان هدف الساسة الاقتصادية العامة للدولة سينصب على تحقيق قدر مناسب من الرواج الاقتصادي عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير تكون معاكسة لتلك الإجراءات المتخذة في أثناء فترات التضخم إذ أن ستسعى السياسة النقدية والمالية إلى :[1]

1 . زيادة حجم القروض المقدمة لأفراد أو تخفيض حجم الاقتراض الحكومي الأفراد بهدف زيادة حجم العروض النقدي ثم زيادة حجم الطلب أو الإنفاق الكلي .

2 . تشجيع المصارف التجارية على التوسع في منح القروض المصرفية للأفراد والمؤسسات المختلفة بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي وبواسطة أدوات الرقابة الكمية والمباشرة التي يستخدمها البنك المركزي والموجهة لزيادة كمية الائتمان المصرفي.

3 . زيادة حجم الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري بهدف زيادة حجم الطلب أو الإنفاق الكلي .

[1] ناضم محمد نوري الشمري،**مرجع سابق** ،ص462

4 . زيادة المدفوعات الحكومية مع تخفيض حجم الضرائب بما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي .

وما يلاحظ أيضا أن الجانب الأول والثاني يتعلق بالسياسة النقدية والجانبين الثالث والرابع يتعلق بالسياسة المالية ومنه فان السياسة المالية وكذا السياسة النقدية تهدفان إلى جعل الطلب الكلي مساويا إلى العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني والى استقرار المستوى العام الأسعار، إذ يؤدي وجود فائض الطلب إلى جرف الاقتصاد نحو هاوية التضخم النقدي ،في حين يؤدي نقص الطلب إلى خلق حالة البطالة داخل الاقتصاد وانخفاض مستوى العام للأسعار[1].

[1] خيابة عبد الله ، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،ص48

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للفصل الثاني نستنتج بأن السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تستخدمها الدولة، من خلال استخدام أدواتها والمتمثلة في كل من النفقات العامة، والموازنة العامة، والإيرادات العامة .

ولقد تطرقنا إلى تطور السياسة المالية ودورها في تحقيق كل من التوازن الاقتصادي، والتوازن المالي، والتوازن الاجتماعي، والتوازن العام.

كما تناولنا علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية وكيفية معالجة الاختلالات الاقتصادية وعليه يمكن القول أن السياسة المالية ومع تطورها عبر مختلف المدارس أصبحت أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية التي لا يمكن الاستغناء عنها .

مقدمة الفصل:

تعتبر سنة 1999 بداية مرحلة جديدة في الاقتصاد الجزائري تميزت بارتفاع أسعار البترول وتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى كان لها بالغ الأثر في تحسن الوضع العام للاقتصاد الوطني. ولمعرفة مدى نجاعة هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: البرامج التنموية 2001-2014

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية .

المبحث الأول: البرامج التنموية الاقتصادية 2001-2014

منذ دخول الألفية الثالثة وبتحسن الوضعية المالية للجزائر جراء الارتفاع في أسعار النفط، شهدت السياسة الاقتصادية ابتداء من سنة 2001 تحولا رئيسيا، أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة، و انعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بقيمة 7 مليار دولار كقيمة أولية والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية تطبيق البرنامج الخماسي (2010-2014) بقيمة أولية تصل إلى 286 مليار دولار مما يؤكد استمرار السياسة الاقتصادية بالجزائر على دعم الطلب الكلي تطبيقا للوصفة الكينزية.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني خلال الفترة مابين 2001 و2004ضمن ما سمي بمخطط الإنعاش الاقتصادي الذي قدرت قيمة استثماراته بـ 525 مليار دينار ما يعادل حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، وزعت على القطاعات الأساسية للبلاد.

الفرع الاول: الأهداف المتوخاة

جاء في برنامج الحكومة [1] العمل على انجاز الأولويات التالية:

1. معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية، والسكن.
3. تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، من خلال:

- الإسراع في وتيرة انجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا.
- الشروع في انجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله، كخطوة أولى نحو إرساء إستراتيجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

[1] عبد الرحمان تومي،**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 216 .

- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية، سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة.
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لبناء مدينة بوغزول الجديدة، لتوفير شروط التنمية المستدامة، والشروع في تحقيق خيار الهضاب العليا.
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة توزيع الغاز.

الفرع الثاني:توزيع البرنامج على مختلف القطاعات

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي قدر بـ: 525 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار(ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. والجدول التالي يوضح محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

الجدول رقم(03-01):مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87.

الفرع الثالث: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

تميزت السنوات من 2001 إلى 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج [1]عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طول سنوات تطبيق البرنامج بنسبة 6.8 % في سنة 2003.
- تراجع البطالة من معدل يفوق 29 % إلى 24 %.
- إنجازات الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.كما حققت الجزائر على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية تطورا ملحوظا، ففي سنة 2003 بلغ النمو الاقتصادي 6.8 % واحتياطي الصرف 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة. وبالمقابل ديون الجزائر الخارجية انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.وببلوغ شهر ديسمبر 2003 كان عدد المشاريع كالآتي:

الجدول رقم(03-02): عدد المشاريع عند أواخر شهر ديسمبر 2003

[1] زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010، ص 204-205.

القطاعات	المشاريع	القطاعات	المشاريع
الموارد المائية	4386	الطاقة	167
السكن والعمران	2448	البنى التحتية للثقافة	162
الأشغال العمومية	1868	البنى التحتية للإدارة	982
الفلاحة	1596		
البنى التحتية	1134	التعليم العالي والبحث العلمي	149
التعليم	1046	التكوين المهني	174
الاتصالات	564	البيئة	99
الصحة	545	الصناعة	59
الصيد	330	التعليم عن بعد	33
الحماية الاجتماعية	223	النقل	9
مجموع المشاريع	**16036**		

المصدر: عبو عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8.

أما عن نسبة المشاريع المنفذة هي:

- 11.811 مشروع منجز (73 %)
- 4.093 مشروع في طور الانجاز (26 %)
- 159 مشروع في طور الانطلاق (1 %).

المطلب الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

لقد فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية في إعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي، بتسطير برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يكون في مستوى التحديات التي كان لابد للجزائر من رفعها، في حدود الإمكانيات المتوفرة.

وقد خصص لهذا البرنامج مبلغا إجماليا قدر بـ 4202.7 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009. وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، السكن، قطاع النقل، إمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، تطوير الزراعة ودعمها، تحلية مياه البحر والتطوير المتوازن للمناطق.

الفرع الأول: الأهداف المتوخاة

تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش، كونها مقيدة بأرقام محددة، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج، ومن بين هذه الأهداف[1] نذكر:

1. ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5 % طوال المرحلة، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة.
2. إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة.
3. توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الأخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.
4. إنشاء 150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية، عبر التراب الوطني.
5. توفير مليون متر مكعب ($م^3$) يوميا من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية، يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه.
6. توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج.
7. إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية حياة المواطنين في شتى ربوع الوطن.

الفرع الثاني: المحاور الأساسية للبرنامج التكميلي

لقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-03):توزيع البرنامج حسب كل قطاع

[1] عبد الرحمان تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص245-246.

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسب (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص6-7.

يتضح من الجدول أن برنامج دعم النمو قد خصص أكبر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908.5 مليار دج، أي مانسبته 45.5% من مجموع الاستثمارات، يليه قطاع البنى التحتية بنسبة 40.5% لأهميته في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار، وفي المرتبة الثالثة جاء قطاع التنمية الاقتصادية بنسبة 8% استهدف القطاعات التي تعكس الاقتصاد الحقيقي، يليه قطاع الخدمات العمومية بنسبة 4.8% من أجل إصلاح القطاع الإداري الحكومي وفي الأخير جاء قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال الذي استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1.1% من البرنامج التكميلي.

اللفرع الثالث: نتائج برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

من أهم نتائج[1] برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) نذكر:

1. الخروج النهائي من المديونية، فقد بلغ الدين العمومي الخارجي 480 مليون دولار فقط، أي أقل من 01% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية 2009/12/31.

2.تراجع نسبة البطالة من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009 وهذا راجع إلى مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009).

3. تشير إحصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز 1.045.269 سكن، وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات، وعلى هذا الأساس انخفضت نسبة

[1] عبد الرحمان تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص262.

شغل المساكن من 5.79 % سنة 1998 إلى 4.89 % مع نهاية 2009، بالرغم من الزيادة المحسوسة في عدد السكان خلال العشرية الماضية.

4. قفز الغلاف المالي الموجه لمصالح الصحة من 60 مليار دج سنة 2000 إلى حدود 200 مليار مع نهاية 2009، مما ساعد كثيرا في تحسين مؤشرات الصحة العمومية حيث ارتفع معدل الأمل في الحياة من 67.3 سنة في 1999 إلى 75.5 سنة في 2009، وهذا نتيجة تطور مختلف أنواع هياكل الصحة العمومية من مستشفيات، العيادات المتعددة الاختصاصات، المراكز الصحية وقاعات العلاج، حيث بلغ مجموعها خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009: 1527 هيكل صحي.

5. في مجال التنمية البشرية تم تحقيق تطور ملحوظ في المؤشرات البيداغوجية لقطاع التربية الوطنية ، التعليم العالي والتكوين المهني وهذا راجع إلى تطور الأغلفة المالية لهذه القطاعات، حيث تقدر النسبة الوطنية لشغل الأقسام في حدود 30 تلميذا، كما أن نسبة التأطير بلغت 23 تلميذا لكل أستاذ في الطور الابتدائي

و17 تلميذا لكل أستاذ في الطور الثانوي وبلغ عدد المقاعد البيداغوجية في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2005-2009): 351.000 مقعد.

6. تجاوز الاستثمار العمومي 13% بالنسبة للناتج الخام خلال الفترة (2000-2009) وهو أعلى معدل إذا ما قورن بالدول المتخلفة وحتى المصدرة للبترول، والجدول التالي يبين الاستثمارات المنجزة خلال هذه الفترة :

الجدول رقم(03-04):توزيع برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثه على القطاعات

	الاستثمارات	**المجموع العام 1999-2009**

التعيين	المنجزة خلال الفترة(05-09) مليار دج	مليار دج	مليار $ أمريكي
ا– الاستثمار المحلي:			
1– استثمارات ممولة من الميزانية	9.386	12.386	169.6
2– استثمارات ممولة من ص الوطني للاستثمار	229	229	3.1
3– استثمارات وطنية خاصة منها:			
– استثمار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	184	282	3.4
– استثمار في قطاع الفلاحة	213	369	5.0
– استثمار ممول من قبل البنوك	2.201	2.696	36.9
المجموع.....(ا)	12.231	15.962	218.7
ب– الاستثمارات الاجنبية:			
1– استثمار عبر الوكالة و ت إ	1.526	1.816	24.8
2– الاستثمار في قطاع الطاقة، م	729	1.358	18.6
المجموع.....(ب)	2.255	3.354	45.9
المجموع العام (ا+ب)	14.468	19.316	264.6
الاستثمار المحلي الخاص	% 17.95	% 17.32	45.3
الاستثمار الأجنبي	% 15.58	% 17.36	45.9
نسبة مساهمة القطاع الخاص	% 33.54	% 34.69	91.2

المصدر:د.عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 269.

من نتائج الجدول يظهر ارتفاع في نسبة الاستثمار العمومي إلى 65.30 % كمتوسط خلال العشرية (1999-2009)، كما نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الاستثمار العمومي الذي توفره

الميزانية من جهة، والصندوق الوطني للاستثمار من جهة ثانية، ومادام التمويل العمومي لا يشكل قيدا كبيرا أمام القطاع الخاص (مزاحمة شديدة للاستثمار الخاص)، يمكن لهذا النوع من الوصايا أن يأتي بنتائج مشجعة.

7. أما القطاع الصناعي فقد حقق نتائج ضعيفة (5% كمتوسط) بشقيه العام والخاص منذ سنة 2000، كما جاء في المرتبة الأخيرة من حيث خلق الثروة بنسبة 5.3 % فقط من إجمالي القيمة المضافة، وهذا راجع إلى معاناة القطاع الخاص من صعوبات مالية في أغلب الأحيان بالإضافة مشكلة الاقتصاد الموازي والمنافسة المتزايدة للمنتجات الأجنبية وتنامي تفكيك التعريفة الجمركية، هذه الأوضاع ساعدت على ترك البعض من الصناعيين لصناعتهم وتحولهم إلى مستوردين لمنتجات تباع على حالها.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

مواصلة لتحديات التنمية التي رفعتها الجزائر منذ سنة 2001، خصوصا مع الارتفاع المستمر لأسعار البترول، شرعت في برنامج تنموي خماسي (2010-2014) يعد الأضخم في الجزائر منذ الاستقلال، رصد له غلاف مالي قدر بمبلغ 286 مليار دولار أمريكي، وهذا محاولة للتخلص من اقتصاد الريع إلى خلق القيمة المضافة.

الفرع الأول: محاور البرنامج الخماسي (2010-2014)

يحتوي برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ورد في بيان السياسة العامة على المحاور الأساسية الآتية:

الجدول رقم(03-05): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2010-2014)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	%

1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	9903	
-السكن	3700	
-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	45.42
-الصحة	619	
-تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
-باقي القطاعات	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	8400	
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	38.52
-قطاع المياه	2000	
-قطاع التهيئة العمرانية	500	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	3500	
-الفلاحة والتنمية الريفية	1000	16.05
-دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: د. نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره،ص 48.

الفرع الثاني: أسباب ضخامة الوزن المالي للبرنامج الخماسي(2010-2014)

إن المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) رصد له[1] مبلغ 21.214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار). هذه الطريقة "التراكمية" لمختلف برامج الاستثمار العمومي التي اعتمدتها الحكومة منذ 2005، أي أن كل برنامج جديد يعتبر امتدادا لسابقه ويحتوي قوامه المالي والمادي قد أثارت نوعا من الالتباس أو الحيرة لدى الجمهور والإعلاميين وحتى لدى بعض المحللين الاقتصاديين الذين طرحوا عدة تساؤلات حول "ضخامة مبلغ 286 مليار دولار المخصص للبرنامج الجديد (توطيد النمو). لذلك جاء بيان السياسة العامة للحكومة في أكتوبر 2010 يتضمن مبررات[2] هذا الوزن المالي:

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص147.

[2] عبد الرحمان تومي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 321-322.

01- الأسباب الموضوعية: تجري العادة على أن كل برنامج عمومي للتنمية، يعتبر امتدادا للبرنامج السابق، وقد كان على سبيل المثال برنامج (2005-2009) يتضمن ما قيمته 1216 مليار دج من البرنامج الذي انتهى في 2004.هذه الحقيقة نفسها سجلت في 2009/12/31 أزيد من 500.000 مسكن ممول من طرف الدولة، أو بمساعدتها، لا يزال قيد الدراسة أو على مستوى ورشات الإنجاز.

أما السبب الموضوعي الثاني يتمثل في عمليات التوسعة الجوهرية، نظرا لما تميزت به الخزينة من إيرادات جيدة، بداية من 08 أفريل 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2009 نهاية البرنامج الخماسي نذكر منها على سبيل المثال:

- البرنامج التكميلي الخاص بولايات الجنوب، المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء، والذي خصص له 377 مليار دج، كان ذلك في شهر فبراير 2006.

- البرنامج التكميلي المتعلق بولايات الهضاب العليا الذي أجيز في نفس الشهر والسنة بمبلغ مالي قدره 693 مليار دج.

- برنامج تكميلي آخر يتكون من 270.000 مسكن خصص من أجل امتصاص السكن الهش، بغلاف مالي بلغ 800 مليار دج.

- زيارات العمل والتفقد التي قادت رئيس الجمهورية إلى ست عشرة (16) ولاية من سنة 2005 إلى سنة 2008، حيث أعلن فيها عن برامج تكميلية محلية قاربت 200 مليار دج.

02- نقائص في التحكم: لقد سجل برنامج (2005-2009) تأخرا في بعض المشاريع بسبب ندرة العقار وتشبع أداة الدراسة والإنجاز، بالإضافة إلى التمديدات التي لازمت الصفقات العمومية في آجال الموافقة. كما أن نقائص التحكم هذه اتضحت من خلال الحجم المعتبر في عمليات إعادة التقييم، خاصة على مستوى إنضاج الدراسات، وارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات، بدليل أن البرنامج الجاري قد شهد إعادة تقييم 815 مليار دج برسم سنة 2010 فقط.

الفرع الثالث: الجزائر تراهن على الطاقات المتجددة لإنعاش الاقتصاد

تراهن السلطات العليا في البلاد على الطاقات المتجددة لإنعاش اقتصادها، والبحث عن بدائل مناسبة للنفط.وحرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعتزم الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء[1] شبكة للمناولة في هذا القطاع:

1- آفاق الاستثمار:

- في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، بتوقع على أن تصل إلى نسبة 80% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020، وهذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات و الكوابل و الأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.
- بخصوص الطاقة الشمسية الحرارية ، يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر بـ 50% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2020.

تجسيد هذه الأهداف سيتم من خلال:

- بناء مصانع لصناعة المرايا
- بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة و أجهزة تخزين الطاقة
- بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة
- تطوير نشاط الهندسة و قدرات التصميم و التزويد و الإنتاج.

خلال الفترة الممتدة مابين 2021 و 2030 فإن نسبة الإدماج ستفوق 80 %، مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

- خلال سنة 2013 في مجال طاقة الرياح تم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية

للوصل إلى نسبة إدماج تقدر بـ 50% في الفترة الممتدة بين 2014-2020.و عليه سيتم اتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي:

- بناء مصنع لصناعة الأعمدة و دورات الرياح.
- إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة.
- الرفع من كفاءة نشاط الهندسة و قدرات التصميم و التزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر على الأقل بـ 50% من طرف المؤسسات الجزائرية.

قد تفوق نسبة الإدماج 80% في الفترة الممتدة بين 2021-2030 بفضل توسيع قدرات الإنتاج.

[1] www.andi.dz، **موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، تاريخ الاطلاع:.في 20أفريل 2015

مصادر أخرى لإنتاج الطاقة المتجددة يمكن استغلالها منها :

- الطاقة الحرارية الأرضية.
- الكتلة الحيوية.
- الكهرومائية.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية

أدت السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال فترة الدراسة إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن أجل معرفة مدى تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري سنقوم بدراسة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية في هذا المبحث والخارجية في المبحث الثالث:

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر(2001- 2014)

يعد معدل النمو الاقتصادي من بين المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي، فهو يعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد، كما يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي. ويعني أيضا النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. ويلاحظ مما سبق أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

وبما أن الجزائر تسعى لتحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصاد ووضعته ضمن الأولويات، سنقوم بدراسة تطور معدلاته خلال الفترة 2001- 2014 وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-06): تطور معدلات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات وخارجه

الوحدة: %

السنوات	معدل الناتج المحلي الخام	معدل الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات	السنوات	معدل الناتج المحلي الخام	معدل الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات
2001	2.7	5.4	2008	2.4	6.1
2002	4.7	5.3	2009	2.4	9.3
2003	6.9	5.9	2010	3.4	6
2004	5.2	6.2	2011	2.8	6.1
2005	5.1	4.7	2012	3.3	4.7
2006	2.0	5.6	2013	2.8	7.1
2007	3.0	6.4	2014	4.1	5.1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على عدة مصادر.

وفيما يلي تمثيل لأرقام الجدول:

الشكل رقم(03-01): تطور معدل الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات وخارجه

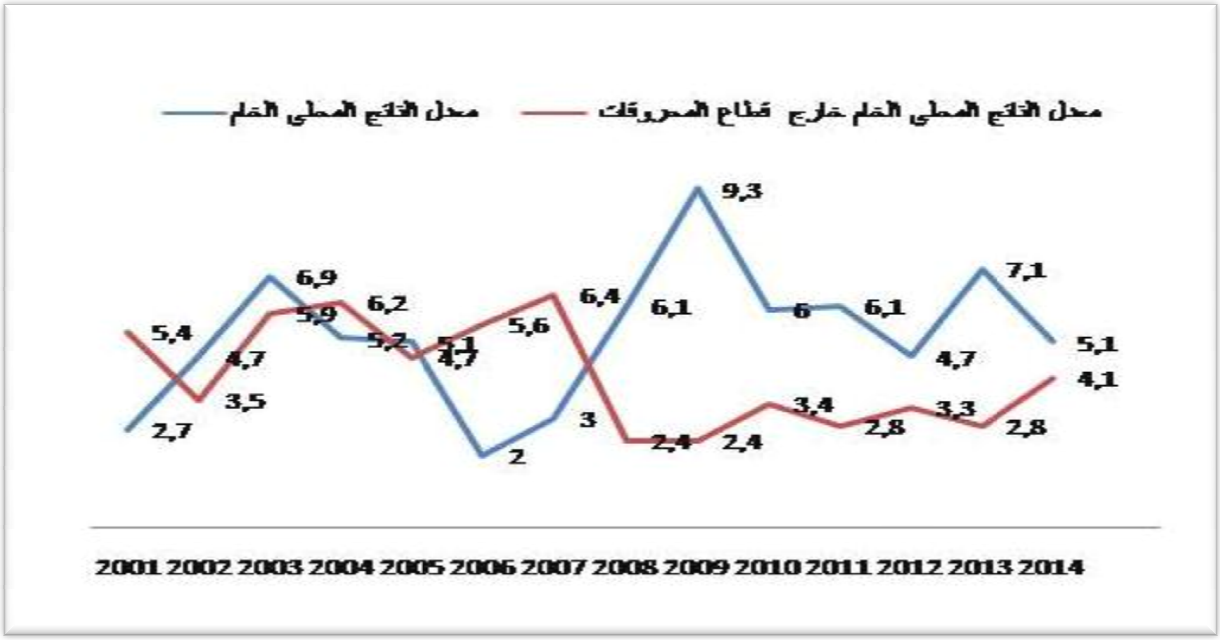

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والتمثيل البياني السابقين يمكن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 كما يلي:

1- تحليل تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام:

نلاحظ من الجدول أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث تراوح هذا المعدل بين 02 % كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9 % كأعلى مستوى له في 2003. ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المستمر للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاع الصناعة والفلاحة، على الرغم من معدل النمو المرتفع لمختلف القطاعات الرئيسية لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية.

ومن جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات وهذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر.

2- تحليل تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات:

يظهر من خلال الجدول السابق أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات في تحسن نسبي لكنه هش مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إذ تراوح معدله بين 4.7 % في 2005 (أدنى نسبة) و9.3 % في 2009 (أعلى نسبة)، وبذلك يمكن القول مبدئيا أن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات كان شبه مستمر خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا وأن معدله لم ينزل تحت 5 % إلا في سنة 2005، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة 2006 ليصل في آخر فترة 2009 إلى أعلى نسبة له.

ولا شك أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت[1] بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء إضافة إلى قطاع الفلاحة عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به (رغم أن أداء هذا القطاع يبقى مرتبطا أيضا، وإلى حد كبير بدرجة التساقط المسجلة أثناء كل موسم فلاحي)، وكذا قطاع الخدمات،ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي الذي لا يزال يشهد تأخرا كثيرا .

المطلب الثاني: معدلات البطالة في الجزائر (2001- 2014)

لقد قطعت التنمية الاقتصادية في الجزائر أشواطا جديدة في مطلع الألفية الثالثة كان لها انعكاسها الايجابي أولا على مستوى التشغيل والبطالة ثم على مستوى الاقتصاد الكلي،وهذا التحسن الذي عرفته الوضعية الاقتصادية خلال العشرية الماضية كان نتيجة للحجم غير المسبوق للاستثمار الذي تم رصده ضمن برامج التنمية الاقتصادية منذ سنة 2001 موازاة مع الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة هي الأخرى بارتفاع أسعار البترول .

يعتبر تحقيق التشغيل التام أحد أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، حيث يساهم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار. وبالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم على تنمية الدخل والحفاظ على استقراره من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى

[1] محمد مسعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

زيادة الطلب الكلي، وتغيير سياسة الإنفاق إلى انكماشية في فترات الرخاء بتقليص حجم الإنفاق أو توسعية في فترات الكساد بزيادة الإنفاق.

وتمارس سياسة الإنفاق الحكومي آثارا ظرفية وهيكلية على مستوى التشغيل، وتكون الآثار الظرفية بإتباع سياسة إنعاش النشاط الاقتصادي بزيادة دعم الطلب الاستهلاكي، أما الآثار الهيكلية فتكون في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنى التحتية والتي قد تسمح بخلق مناصب الشغل من طرف القطاع الخاص أيضا. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014 :

الجدول رقم (03-07): تطور معدلات البطالة في الجزائر 2001- 2014

الوحدة: (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	27.30	25.9	23.7	20.08	15.27	12.27	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.6

المصدر:.www.ONS.dz ، تاريخ الاطلاع :2015/05/11 على ساعة 10 : 19

وهذا تمثيل بياني للظاهرة:

الشكل رقم(03-02): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)

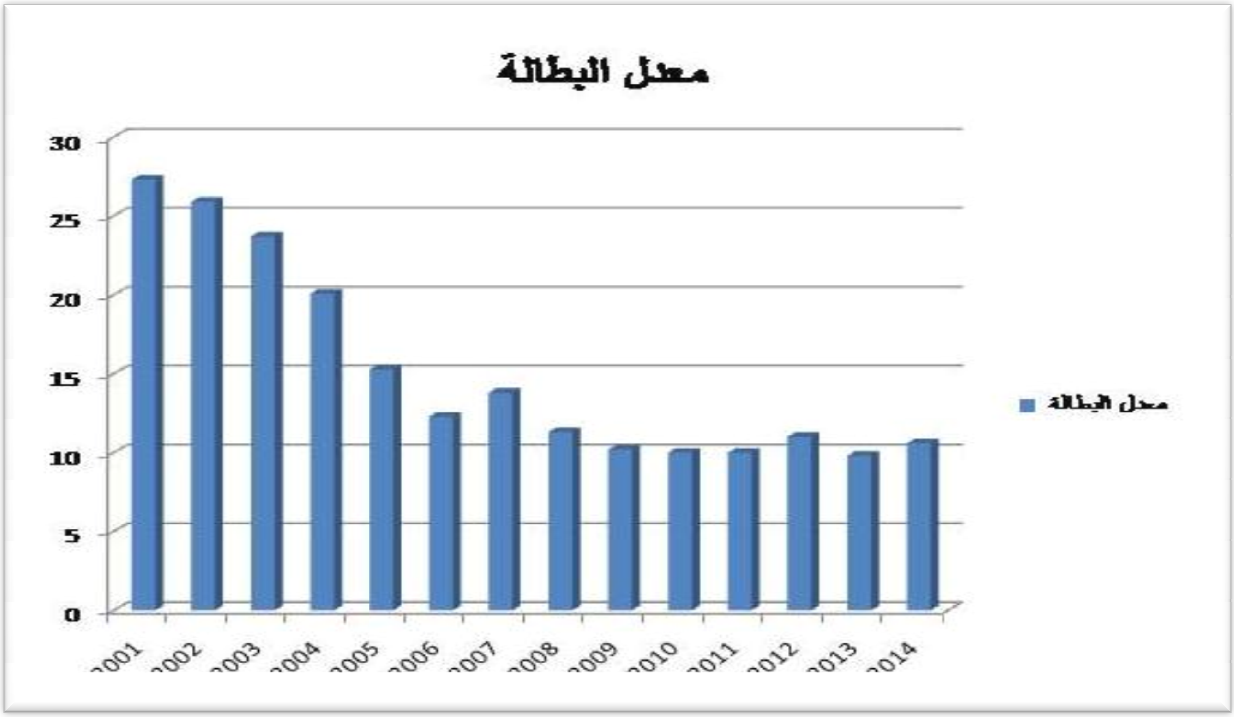

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

بحلول سنة 2001 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تهدف إلى خلق مناصب شغل للتخفيف من حدة معدلات البطالة التي قاربت 30 % في نهاية التسعينيات، لذلك نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض المستمر في معدلات البطالة حيث انتقلت من 27.3% سنة 2001 إلى10.6 % سنة 2014 وهذا ما يوحي بتحسن سوق العمل بالجزائر نتيجة لما بذلته الدولة من جهود في سبيل محاربة الظاهرة، بالإضافة إلى المناصب الجديدة التي حققها القطاع الخاص نظراً للتسهيلات المقدمة في إطار تدعيم الاستثمار الخاص في الجزائر، ومختلف الاستراتيجيات المطبقة في قطاعات: الفلاحة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي لم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظرا لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية التي يسير وفقها.

إن فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية في الحد من معدلات البطالة تظهر جليا في الحالة التي يتميز فيها الجهاز الإنتاجي المحلي بالمرونة والكفاءة في الأداء، بشكل يمكن من تحقيق الاستجابة الكافية في العرض للزيادة في الطلب الكلي بحيث يعود ذلك بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي.

لذلك يرى المختصون أن ما تحقق من تزايد في حجم العمالة نتيجة البرامج السابقة كان متواضعا خصوصا إذا ما أشرنا إلى أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي قد تم تلبيتها على طريق القطاع الخارجي، بحيث تزايد حجم الواردات سنة 2001 إلى سنة 2014 وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الزيادة في حجم العمالة التي كان من المفروض أن تتحقق نتيجة مخططات التنمية الاقتصادية قد ضاعت بسبب عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الزيادة في الطلب التي ولدتها برامج الإنفاق العام.

وعلى هذا الأساس فإنه من الواضح أن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، حيث أنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام توسعية بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب، وهو ما يؤكد على فشل سياسات جانب الطلب في الاقتصاد الجزائري على تطوير معدلات النمو الاقتصادي والعمالة، وعليه فإن صناع قرار السياسة الاقتصادية في الجزائر مطالبون بضرورة العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي عن طريق وضع سياسات اقتصادية موجهة لجانب العرض بدل جانب الطلب بشكل يسمح بخلق جهاز إنتاجي مرن وكفء وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: معدلات التضخم في الجزائر (2001- 2014)

من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب على الدولة أن تسعى لتحقيق التوازن الداخلي عن طريق التوظيف الكامل لكن بدون تضخم، لأن هذا الأخير يعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي تعاني منها أغلب بلدان العالم في الوقت الراهن، وهذا لما له من انعكاسات خطيرة في تعطيل آلية الأسعار حيث يفقدها ميزانها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات، وقد عرفه الاقتصاديون بأنه ارتفاع المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن). ولمعرفة تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة2001-2014 سنقوم بتحليلها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03– 08): تطور معدلات التضخم في الجزائر 2001– 2014

الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	1.8	4.6	4.8	5.7	3.9	4.5	8.9	3.25	2.92

المصدر: من إعداد الطالب بناء على عدة مصادر.

وفيما يلي التمثيل البياني الذي يجسد تطور أرقام الجدول خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (03-03): تطور معدلات التضخم خلال الفترة(2001-2014)

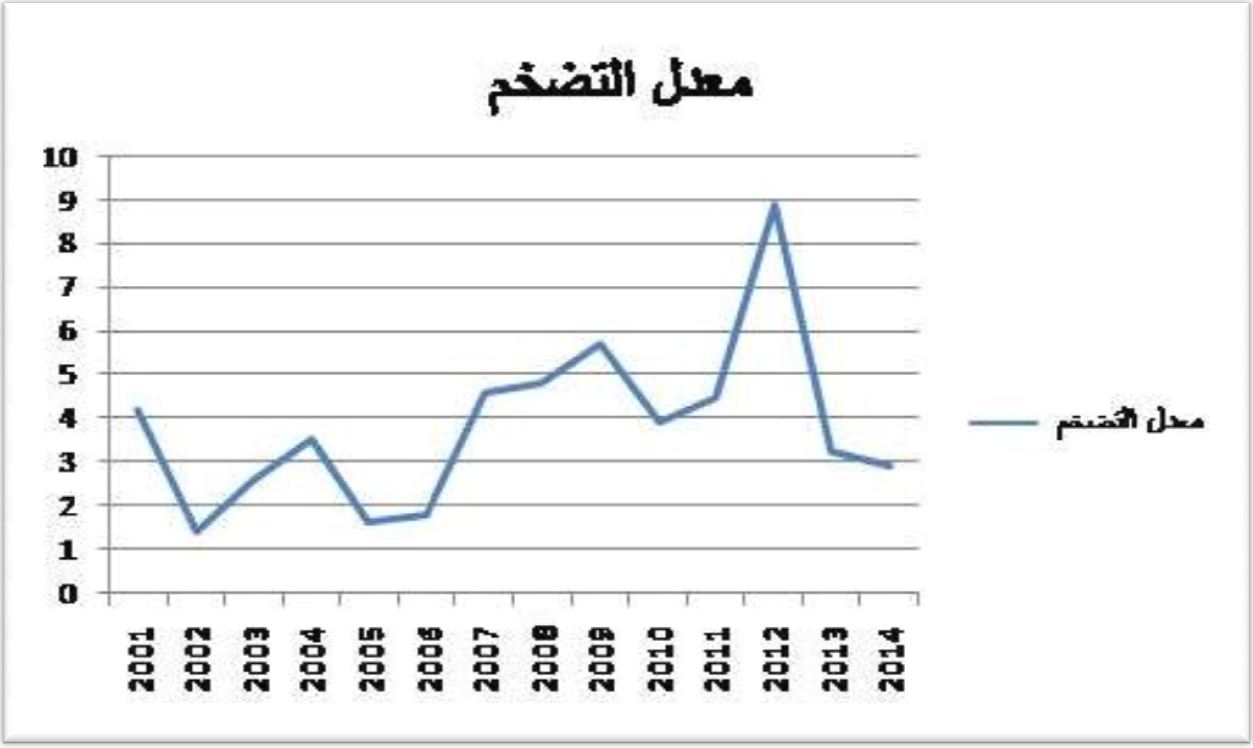

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يظهر من خلال المنحنى أن معدلات التضخم في تذبذب حيث سجلت أدنى قيمة في سنة 2002 بمعدل 1.41% وهذا نتيجة سياسة الانضباط المالي والتحكم في النفقات العامة التي اتبعتها الجزائر خلال سنوات

التسعينيات والتي كانت مدعمة من طرف صندوق النقد الدولي، وبقي هذا المعدل في نطاق مقبول بين سنة 2002 و2006، وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة كالتحكم في السيولة النقدية وأسعار الفائدة من أجل تحسين المناخ الاستثماري بالجزائر. أما الفترات التي شهدت ارتفاع معدلات التضخم خصوصا في السنوات الأخيرة حيث بلغ 8.9 % سنة 2012 كأعلى معدل خلال فترة الدراسة كان بسبب حدوث تقلبات نتيجة تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية، وكذلك ظاهرة التوسع في النفقات العامة التي تشهدها الجزائر من سنة لأخرى مع تطبيق برامج التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية

لقد كان للتطورات الخارجية دور كبير ورئيسي في التأثير على التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري وبالتالي على استقراره الكلي، باعتباره مازال يعاني من التبعية والاعتماد الكلي على قطاع المحروقات. ولتحديد المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر، نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك:انه يمثل 3/1 من الناتج الإجمالي للبلد، ويمده ب 3/2 من إيرادات الميزانية العامة و98 % من إيراداته الخارجية، ويبين هذا في الوقت ذاته تبعية الاقتصاد الجزائري لتقلبات السوق النفطية.

ولمعرفة وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية سنقوم بدراسة لتطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات في المطلب الأول يليه تطور أسعار الصرف في المطلب الثاني، لنقف على تطور حجم الاحتياطي من العملة الصعبة مقارنة بمعدلات المديونية الخارجية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر (2001-2014)

باعتبار ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في معرفة مدى الاستقرار الاقتصادي لبلد ما، جعلته الجزائر من أولويات الإصلاحات التي قامت بها منذ بداية التسعينيات وبصفة خاصة الميزان التجاري، ولمعرفة مدى نجاعة هذه الإصلاحات على الميزان التجاري وميزان المدفوعات سنقوم بعرض رصيدهما خلال الفترة 2001-2014 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03- 09): تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة 2001- 2014

الوحدة مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الميزان التجاري	19.09	6.70	11.40	14.27	26.47	34.06	34.24	40.52	7.78	18.20	25.96	20.17	9.38	4.30
ميزان المدفوعات	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية للسنوات المعنية.

الشكل رقم (03-04): رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2014

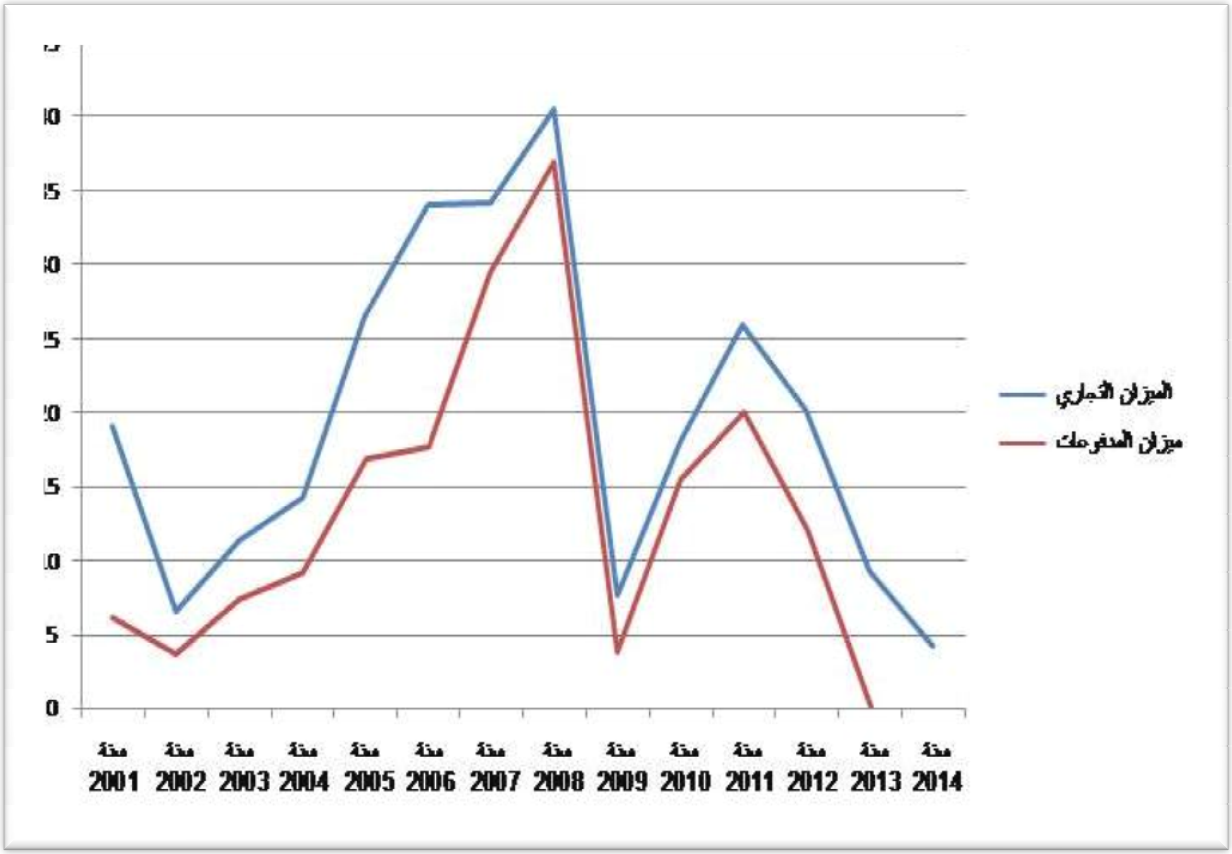

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من بيانات الجدول تحسن في وضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2001، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية،غير انه انخفض رصيده سنة 2002 و2009نتيجة تذبذب أسعار البترول، وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2014 إلى حد ما، نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريبا. وهذا ما يؤكد التبعية المستمرة لقطاع المحروقات، الأمر الذي يجب العمل وبجد للتخلص منه خصوصا وأن مدة حياة هذا الريع تتناقص يوما بعد يوم، لذلك تتزايد الطموحات نحو بناء اقتصاد يعتمد على أساس متين وهو القطاع الإنتاجي رغم أن الواقع يدل على عدم وجود تخطيط اقتصادي جدّي لتوجيه الإنفاق العام على نحو يهدف إلى توسيع وتنويع القطاع الخاص في الجزائر، وتعزيز التعليم واكتساب مهارات قابلة للتسويق، أو التخفيف من الصدمة التي تقترب بسرعة والناجمة عن نهاية الطفرة النفطية في الجزائر. إذ تكشف البيانات التي أصدرها في العام2001 وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أنه كان في الجزائر أقل من 50 شركة للتصدير في العام 2010، مقارنة مع 280 شركة في أوائل الثمانينيات، كما أدخلت الحكومة

قيوداً جديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2009، وفرضت حدّاً أعلى للملكية الأجنبية بواقع 49 % في أي مشروع استثمار أجنبي مباشر جديد.

وعلى الرغم من سوقها الذي يضم أكثر من 38 مليون مستهلك، فإن ضعف البيئة التجارية الجزائرية وعدم استقرار القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار يجعلها إلى حدّ ما غير جذابة للمستثمرين الأجانب. إذ تعاني معظم الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم من حواجز الدخول ومحدودية الوصول إلى التمويل المقدم من البنوك، والبيئة القانونية العدائية أمام المنافسة .ونتيجة لذلك، يتم ثني المستثمرين المحليين والأجانب عن إطلاق المشاريع الصناعية والخدمات التي يمكن أن تعزّز الاقتصاد الجزائري وتحسّن قدرته التنافسية. ووفقاً لتقرير البنك الدولي ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2012، الذي يصنّف الدول على أساس سهولة القيام بالأعمال معها، تحتل الجزائر المرتبة 148 من 183 دولة خلف معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتفشل في تحقيق أي تقدم.

وبالنسبة للمشاريع التي أطلقتها الحكومة في معظم الوقت، يستمر تنفيذها لفترة أطول مما هو مقرّر، وتترك العديد من المشاريع من دون أن تكتمل، في حين لا يمكن استغلال مشاريع أخرى بالفعل بسبب تكرار نقص الموارد. كما أن عمليات الرصد والرقابة إما ضعيفة وغير فعّالة أو غير موجودة أصلاً. وثمّة مثال شديد الوضوح عن أوجه القصور هذه يتمثّل في أنه من أصل الميزانية البالغة 286 مليار دولار التي اعتمدتها الحكومة للاستثمار العام خلال الخطة السابقة، تم وضع مبلغ 130 مليار دولار جانباً لدفع تكاليف إنجاز المشاريع التي لم تكتمل والتي كانت قد أطلقت في إطار الخطة الخماسية2005-2009.

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر (2001-2014)

من أجل تحديد تنافسية أي اقتصاد، يتم استعمال معدل الصرف الذي يعتبر مؤشرا شامل للاقتصاد الكلي، وهو ما يجعلنا نركز على هذا المؤشر لتحديد مدى استقرار الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. كما أنه يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك على التضخم والعمالة. وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

وقد أصبح للجزائر منذ 1996/01/01 سوق للصرف، وهذا السوق يتمثل في السوق ما بين البنوك حيث أصبح تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري يخضع لآليتي العرض والطلب بمعنى أن الجزائر بدأت تطبق توصيات صندوق النقد الدولي ، وأصبحت هناك كذلك نقابة مختصة في متابعة خسائر الصرف التي أنهكت

الوضعيات المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والقطاع الخاص ويطلق على هذه النقابة تسمية (لجنة متابعة خسائر الصرف) والتي ساهمت رغم العراقيل التي واجهتها بوضع تصورات تغطية خسائر الصرف، وفيما يخص مراقبة الصرف فقد تم تحديد شروط وقواعد تنفيذ هذه المراقبة وإنجازها ويمكن تفويض حق تسيير الصرف إلى الوسائط المالية المعتمدة قانونيا خاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية والتي لا تنتج بشكل مباشر من إيرادات المحروقات.

والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باعتبار هذه الأخيرة العملة الأكثر استخداما في التعاملات الدولية:

الجدول رقم (03- 10): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001 -2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	83.30	75.68	77.39	72.61	73.37	71.15	66.82	71.18	72.73	73.94	76.05	78.10	78.15	87.90

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية للسنوات المعنية

الشكل رقم(03-05): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2014)

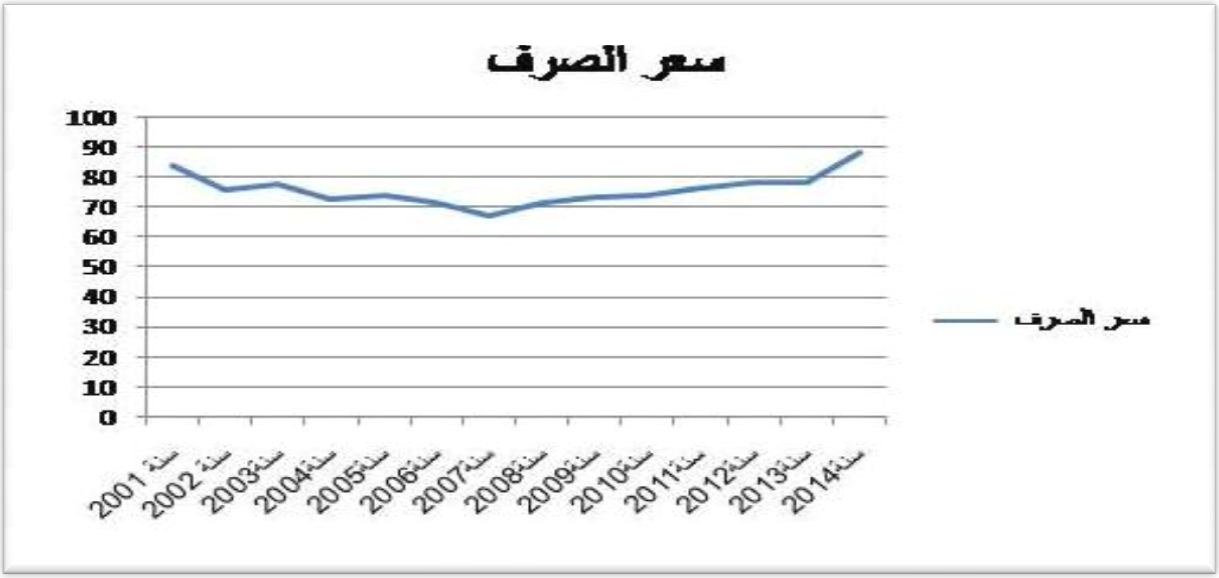

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

تمكنت الجزائر من خلق سوق للصرف الأجنبي من أجل تحديد أسعار الصرف بناء على قوى العرض والطلب على عكس قبل الإصلاح أين كان يتحدد إداريا، وهو ما يفسر الاستقرار النسبي لأسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، كما أن ارتفاع احتياطي الصرف تبعا لارتفاع أسعار البترول في السداسي الثاني لسنة 2000 كان له الأثر الفوري لحالة توازن سوق الصرف، حيث سجل عرضا مرتفعا للعملة الصعبة خلال الفترة (2000- 2001) مما واجهه ارتفاع موازي للطلب عليها قصد استيراد السلع والخدمات، وهذا ما أدى إلى انخفاض فعلي اسمي للدينار توقف نهاية 2001، وفيما يخص سعر الصرف الفعلي الحقيقي بقي ثابت نسبيا مع ارتفاع طفيف في نهاية سنة 2001.

تعتمد الجزائر في تحديد سعر الصرف الدينار وذلك منذ أواخر التسعينات على نظام التعويم المدار وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار الصرف بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي .

ومن خلال النتائج يظهر أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وتوجهها لمسايرة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية خاصة من حيث معايير التسيير والضبط الاقتصادي ساهمت إلى حد كبير في تقريب سعر العملة

الوطنية[1]، إلا أن الوصول إلى سعر موحد تماما ما يزال بعيد المنال، إذ على السلطة النقدية أن تضع هدفا لها وهو توحيد سعر الصرف، ولا يأتي ذلك إلا بتعميق إصلاح النظام المصرفي هذا من جهة ومن جهة أخرى لابد من معالجة مشكل عرض العملة الأجنبية التي ينبغي أن تكون متعادلة مع الطلب عليها، بما يضمن استقرار الدينار الجزائري وتوحيد سعر الصرف. كما يجب تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: احتياطي الصرف والدين الخارجي في الجزائر (2001-2014)

استغلال لفترة الراحة المالية التي تمر بها الجزائر نتيجة تزايد الإيرادات البترولية، تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات من أجل امتصاص فوائض الجباية البترولية وتغطية عجز الميزانية وكذا تسديد الديون، إذ تعتبر المديونية وكذا حجم احتياطات العملة الصعبة من أهم المؤشرات التي تدل على مدى الاستقرار الكلي للاقتصاد الوطني. ولمعرفة تطورات هذين المؤشرين خلال الفترة (2001-2014) سنقوم بعرضهما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03- 11): تطور حجم احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة 2001- 2014

الوحدة :مليار دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إحتياطي الصرف	18.0	23.10	32.92	43.11	65.18	77.78	110.18	143.3	146	161.22	182.20	190.70	194	193.26
المديونية الخارجية	22.30	22.60	23.30	21.80	17.10	5.60	5.60	5.50	5.40	5.40	4.40	3.67	3.39	3.73

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية لعدة سنوات.

[1] راتول محمد، **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية "الواقع والتحديات"، جامعة الشلف، ص 352.

الشكل رقم(03-06): تطور حجم احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة

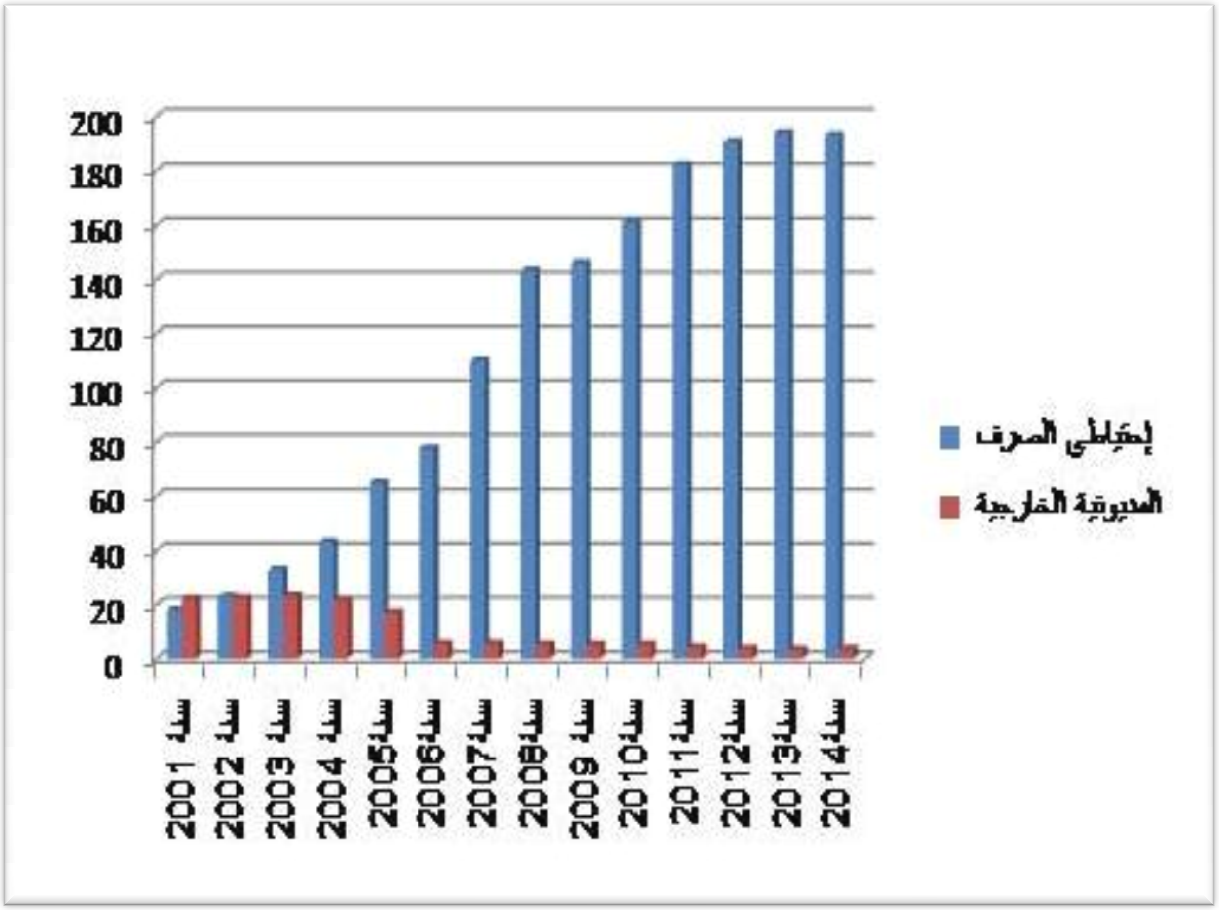

المصدر: إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول التحسن الملحوظ في مؤشري المديونية وحجم احتياطي الصرف، حيث تقلصت المديونية الخارجية من 22.3 مليار دولار أمريكي سنة 2001 إلى 3.73مليار دولار سنة 2014، وتزايد حجم احتياطي الصرف ليصل إلى 193.26مليار دولار سنة 2014 .

وهذا ما عزز الوضع الخارجي للبلاد بعدما قررت الجزائر سنة 2004 بفضل عائدات المحروقات التي سجلت ارتفاعا، تسديد ديونها الخارجية مسبقا وقبل آجالها، وهي بهذا الإجراء تمكنت من حل ثلاث مشاكل:

1- تخفيض ثقل خدمة الديون التي كانت تدفعها إلى الدائنين.

2- تطهير الوضعية المالية اتجاه الخارج لفائدة الأجيال القادمة.

3- كسب السياسة الاقتصادية الوطنية هامش حرية أوسع.

وبذلك ومنذ سنة 2004، تم تسديد أكثر من 16 مليار دولار كدين كان مستحقا لنادي باريس (ديون عمومية) ولنادي لندن (ديون خاصة). كما سددت مبلغ 8.5 مليار دولار لفائدة البنك العالمي، ومبلغ 3.1

مليار دولار سددتها للبنك الإفريقي للتنمية ومؤسسات مالية دولية أخرى، و4.7 مليار دولار كانت مستحقة لروسيا، تم شطبها مقابل شراء عتاد عسكري. وبناء على هذا تطورت الديون الخارجية للجزائر بمعلادت متناقصة كما يظهر في الشكل السابق، ما وفر للجزائر أزيد من 4 ملايير دولار كخدمة للديون كانت مجبرة على دفعها لو أن الديون بقيت في نفس المستوى. أضف إلى ذلك، أن الجزائر اليوم تتمتع بسمعة جيد لدى الأسواق المالية العالمية، ووكالات قياس المخاطر منحتها علامة جيدة. ويعود الفضل في ذلك إلى التسديد المسبق لديون الجزائر الخارجية.

ان احتياطي الصرف قدر ب 193.26 مليار دولار في نهاية 2014. وعموما يستعمل احتياطي الصرف في ثلاث وظائف رئيسية هي:

1- ضمان قيمة العملة الوطنية.

2- تمويل الواردات.

3- حماية الوضعية المالية الخارجية لهذا البلد.

في الجزائر يقوم بنك الجزائر بتسيير احتياطي الصرف من العملة الصعبة، بحيث نسبة من هذا الاحتياط مودعة على شكل سندات لدى الخزينة الأمريكية ولدى بنوك مركزية أجنبية، وهذا من أجل تحقيق مايلي:

- ✓ توفير الأمان لاحتياطي الصرف.
- ✓ توفير السيولة كلما كنا في حاجة إلى ذلك.
- ✓ تسيير أفضل للمخاطر.
- ✓ ضمان تنوع العملة.

وقد جلبت هذه الودائع مابين 2 إلى 4 ملايير دولار سنويا كفوائد، وهو ما سمح بمواصلة برامج تجهيز البلاد، رغم تراجع عائدات صادرات المحروقات إلى النصف بين 2008 و2009. كما سمحت هذه الودائع بإبقاء احتياطي الصرف مرتفعا. علما أن احتياطي الصرف الجزائري يتشكل بنسبة 46 % من الدولار و42 % من الأورو. واستعملت الجزائر هذا الاحتياطي في التسديد المسبق للديون الخارجية وتدعيم المكانة الخارجية للاقتصاد الوطني.

كما أن مقابل احتياطي الصرف بالدينار متوفر أيضا:

- ✓ لدى صناديق ضبط الإيرادات.
- ✓ في حساب سونطراك لدى بنك الجزائر الخارجي.
- ✓ كودائع من العملة الصعبة.

وهنا لابد من التنبيه إلى أن احتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات، قد سمحا للجزائر بمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كما ضمنت للبلاد استقرارها الاقتصادي الكلي. لكن يجب توجيه هذه البحبوحة المالية التي تتمتع بها بلادنا الآن، إلى تطوير وسائل الإنتاج، وانطلاق الاستثمار المنتج للبلاد.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل تحليل للبرامج التنموية الاقتصادية في الجزائر بعدها قمنا بعرض لوضعية مؤشرات الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري وتحليلها، حيث لاحظنا تطورا متزايدا ومستمرا خلال فترة الدراسة مما انعكس بالتحسن على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فلقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى سياسة الإنفاق العام التوسعية في الحد من معدلات البطالة، كما حقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات أرصدة موجبة وتراجع حجم المديونية إلى أدنى المستويات بفضل التسديد المسبق للديون، كما أن الارتفاع غير المسبوق لعائدات الصادرات من المحروقات سمح للجزائر بتحقيق تراكم احتياطي صرف معتبر.

لكن رغم هذه الوضعية المريحة التي تظهرها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلا أن مصدرها يعتمد كليا على صادرات المحروقات، وفيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة، بعبارة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس، خصوصا باعتمادها على مصدر الإيرادات الوحيد وهو حصيلة الجباية البترولية، مما يجعل الجزائر عرضة لأي صدمات سلبية في إيرادات القطاع الهيدروكربوني.

الخاتمة

بعد تناولنا لموضوع السياسة النقدية والمالية وأثرها على متغيرات الاقتصادية الكلية للفترة 2001-2014 يمكن القول أن السياسة النقدية تمثل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيها، لتحقيق أهداف اقتصادية بصفة عامة وأهدافها بصفة خاصة، حيث تعتبر أحد الوظائف الرئيسية للبنك المركزي، ويشرف على تنفيذها باعتباره القائم على شؤون النقد والقرض والإصدار، أما عن السياسة المالية فهي تهتم بجانب النفقات العامة، والإيرادات العامة ولكي تكون هاتين السياستين ذات فعالية يجب توفر الشروط المناسبة والملائمة، كتوفر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى استقلالية البنك المركزي على السلطة التنفيذية، وهذا ما تفتقر إليه الدول السائرة في طريق النمو، وما توصلنا إلية من خلال دراستنا لهذا الموضوع، أن السياسة النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية، فهما يحتلان مكانة بارزة ووكلاهما يهدفان إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي، وتحقيق أهداف المربع السحري وخاصة التحكم في الاختلالات الاقتصادية عن طريق أدوات مختلفة، ومما سبق ذكره أن السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والمالية التي هي جزء منها يعملان على نمو الاقتصاد وإنعاشه، وهذا ما أدى بنا إلى دراسة تأثير كل من السياستين على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية 2001 .

عندما شرعت الجزائر بصياغة توجهاتها الإنمائية مع بداية الألفية الثالثة أرادت أن تجعل للتنمية والتخطيط إطار شموليا يستهدف الحياة الاقتصادية، والاجتماعية معا، وهو فعلا ما شهدناه ضمن هذا البحث من خلال المبالغ الضخمة التي رصدت لبرامج التنمية الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2001، والتي تزامنت مع الارتفاع المستمر نسبيا في أسعار البترول، هذه السياسة الإنفاقية التوسعية انعكست على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالتحسن الملحوظ، وأعطت مكانة للاقتصاد الجزائري بين دول العالم، حتى أن الجزائر أقرضت صندوق النقد الدولي وأصبحت محط أنظار العديد من الدول باعتبارها أصبحت دولة مقرضة تحاول الدول اللجوء إليها للاستدانة.

وما نستخلصه أن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق بالإضافة إلى تقليل عدد هذه الأهداف إلى أكبر قدر ممكن باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى كفاءة وفعالية هذه السياسات من خلال التركيز على مختلف المشاريع و العمليات ضمن قطاعات محددة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: فعالية السياسة النقدية مرتبطة بمدى استقلالية البنك المركزي وتستخدم السياسة النقدية أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة لمعالجة كل من البطالة والتضخم

بدراستنا للسياسة النقدية في الفصل الأول عرفنا هناك علاقة وطيدة بين البنك المركزي والسياسة النقدية فهو يعتبر السلطة النقدية وانه كلما توفرت الاستقلالية، والمصداقية، والشفافية، والمساءلة زادت فعالية السياسة النقدية، كما أن لها أدوات مباشرة تتمثل في تأطير الائتمان، النسبة الدنيا للسيولة، الودائع المشروطة من اجل الاستيراد، قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية، وأخيرا التأثير والإقناع الأدبي، وأخرى غير مباشرة للتأثير على عرض النقود وتتمثل في معدل الاحتياطي القانوني، ومعدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة.

الفرضية الثانية تعمل السياسة المالية في ظل نوعين من الحالات الاقتصادية (سياسة مالية توسعية ، سياسة مالية انكماشية)

من خلال الفصل الثاني رأينا أن السياسة المالية تعمل في ظل نوعين من الحالات أما لمعالجة الفجوة التضخمية أو ما يعرف بالسياسة المالية الانكماشية، أو معالجة الفجوة الانكماشية أي السياسة المالية التوسعية وذلك من خلال استخدام أدواتها والمتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة

الفرضية الثالثة: – إن إتباع الجزائر للسياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية كان لها دور فعال في تطوير الاقتصاد الجزائري والذي انعكس إيجابا على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

لقد شهدنا في الفصل الثالث مدى التحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فلقد لاحظنا انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة وتحقيق الميزانية لفوائض في معظم السنوات، كما حقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات أرصدة موجبة وأهم نتيجة هي انخفاض المديونية الخارجية إلى أدنى المستويات نتيجة التسديد المسبق للديون، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج البحث:

انطلاقا من اختبار الفرضيات التي تم وضعها في بداية بحثنا هذا، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

– تتطلب السياسة النقدية والسياسة المالية اقتصاد قوي ومرن يعمل من خلال المؤشرات الاقتصادية والمرونة بين مختلف المتغيرات التي لات عرف الجمود أو التوجيه وهذا لا يتحقق إلا في ظل الاقتصاديات المتطورة ، مما يجعل السياسة النقدية والمالية أداة فعالة بالنسبة للدول المتقدمة .

– ضرورة ارتباط السياسة المالية بالسياسة النقدية في المجتمع بالسياسة التنموية.

– تكمن فعالية السياسة النقدية في مدى ارتباط أدواتها بالبنك المركزي واستقلاليته .

– إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي والتغيرات والأحداث الدولية المتسارعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أسفرت الى اتخاذ الحكومة سياسة توسعية للتأثير على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ

–اعتماد النظام الجزائري بشكل مفرط على موارد البلاد من النفط والغاز.

– على مستوى التوازن الخارجي حققت الجزائر نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة وتمثلت هذه النتائج في الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى زيادة صادرات الجزائر وخاصة المحروقات بسبب ارتفاع أسعارها، لكن في المقابل نرى أن هذه التوازنات هشة والمؤشرات مضللة فالكثير من النتائج المحققة كانت بسبب الفسحة المالية الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي.

– رغم الوضعية الحسنة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلا أن الأرقام كشفت عن عدم جدية السياسات المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ 2001 وضعف التخطيط والاستشراف وحالة التخبط الاقتصادي في القرارات، ويضع هذا الجزائر الغارقة في مستنقع النفط، في مأزق سرعة قابلية التأثر بالهزات المالية في الأسواق الدولية وتحت رحمة بورصات القمح والحليب والسكر في العالم. ويؤكد المحللون أن الوضعية الاقتصادية التي أضحى عليها الاقتصاد الجزائري أصبحت تمثل تهديد للأمن والسلم الاجتماعي للجزائر التي أصبحت في حاجة أكيدة إلى إعادة النظر في توجهاتها الاقتصادية بشكل جذري.

التوصيات:

وبعد كل ما خلصنا إليه من نتائج خلال هذه الدراسة، وجب علينا تقديم بعض التوصيات من شأنها تصحيح نقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري والرفع من كفاءته وهذا حسب دراسات بعض المحللين والمختصين الاقتصاديين :

– تفتقر الدول النامية إلى أسواق مالية نقدية منظمة على عكس الدول المتقدمة، وهذا ما يحد من فعالية السياسة النقدية وعلى هذا الأساس يجب مراعاة وضعية كل من الأسواق المالية والنقدية قبل تنفيذ أي سياسة تنموية إصلاحية .

– يتوقف استكمال أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر التمويل باعتبار أن الجزائر تعتمد غلى إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه السياسة في حال انهيار أسعار المحروقات.

– ضرورة التقيد بضبط الميزانية العامة وترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها في سياق اعتماد الجزائر لبرامج التنمية الاقتصادية، وأن الجزائر لا يمكنها الارتكاز فقط على النفقات العمومية لتحقيق النمو بل يتعين عليها تنويع لاقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

– تعزيز القطاعات الحقيقية ومنها الزراعة التي تعيش رهينة لما تجود به السماء وليس بفضل نجاعة الخطط الزراعية التي تنفذها الحكومة، لأن القطاع الزراعي الجزائري لا يزال مرتبطا ارتباطا وثيقا بنسبة التساقطات المطرية السنوية، فكلما تراجعت كميات الأمطار، سجل القطاع الزراعي نسب نمو متواضعة.

–من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

– ضرورة إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى بديلة لقطاع المحروقات مثل الإستراتيجية السياحية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل المقاولاتي، وهذا على غرار اقتصاديات كثير من الدول غير النفطية مثل: تونس، المغرب، سوريا التي استطاعت أن تحقق سياسات ناجحة في هذا الميدان،وبالتالي فإن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

–تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

-ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية التي بالإمكان أن تحل محل الجباية البترولية. كما يجب العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.

آفاق البحث:

ارتأينا طرح موضوع الذي قد يكون أساسا لبحوث لاحقة أو مكمل لهذا الموضوع:

مامدى نجاعة السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر في ظل البحبوحة المالية او كيفية الرفع من مساهمة الجباية العادية محل الجباية البترولية في ميزانية الدولة .

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب:

1-أحمد الأشقر ، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة،الأردن،سنة 2002.

2- احمد فريد مصطفي، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعية الإسكندرية، سنة 2009 .

3- أعاد حمود القيسي،**المالية العامة والتشريع الضريبي** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثامنة، الاردن .

4-أعمر يحياوي: **مساهمة في دراسة المالية العامة :النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

5-أنس البكري ، وليد صافي ، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر التوزيع، عمان ،سنة 2009

6- بسام الحجار، عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، دار المنهل لبناني، بيروت سنة 2010 .

7-بلعزوز بن علي، **محاضرات في السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004سنة

8-وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية ،الطبعة الأولى، الإسكندرية 2010.

9- تومي صالح ، **مبادئ تحليل الاقتصاد الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2004

10-جمال لعمارة **السياسة النقدية في النظامين الوضعي والإسلامي**، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، الجزائر سنة 2007.

11-حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

12-حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية**، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 2006.

13- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرافعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة السابعة دار وائل للنشر والتوزيع ،الأردن ،سنة 2004 .

14-خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان. 2006

15- خيابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية .

16-زينب حسين عوض الله: **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،سنة 1998.

17-زينب عوض الله، أسامة مُحَّد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، سنة 2003 .

18- سامر عبد الهادي، شادي الصرابرة، نضال عباس، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى، الاردن، سنة 2013.

19- سلام عبد الكريم آل سميسم: **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي-دراسة لعصر صدر الإسلام والدولة الأموية**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

20-سوزي عدلى ناشد:**الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

21-صبرينة كردودي:**مويل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي** ،الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

22-ضياء مجيد ،**اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 .

23-ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعية ،الإسكندرية، سنة 2008.

طارق الحاج ، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، سنة 1993. 24-

25-طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، بدون سنة نشر.

26-عبد الرحمان تومي،**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011 .

27- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

عبد المطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الجامعة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية 2005 . 28

29-عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، الدار الجامعة للنشر والتوزيع الإسكندرية، سنة 2006 .

30-عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2013 .

31-فليح حسين خلف، **النقود والبنوك** ،جدار الكتاب العالمي لنشر وتوزيع ،عمان ،سنة 2006 .

32- متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر لنشر وتوزيع، الطبعة الأولى، عمان سنة 2010.

33-مُحَّد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010.

34-مُحَّد عباس محرزي: **اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة** ديوان المطبوعات،الجامعية، 2010، الجزائر.

35-ناضم مُحَّد نوري الشمري ،**النقود والمصارف بين النضرية والتطبيق** ، دار زهران للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،الأردن ،سنة 2013.

36-نصر حمود، مزنان فهد ، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار صفاء الأردن، 2009 .

37- يلس شاوش بشير:**المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007.

2- رسائل ماجستير ودكتوراه:

38-اكن لونيس ،**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر3، سنة 2011.

39-البحري عبد الله، **اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية** ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر ،سنة 2005.

40-درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، سنة 2005 .

41-سلاكي سعاد ،**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، رسالة ماجستير ،جامعة أبي بكر بلقايد ،سنة 2011.

42- علي حمزة، **فعالية السياسة النقدية والمالية في الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، سنة 2002.

3- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

43- عبو عمر وآخرون: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر:واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

44-راتول مُحَّد: **تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية "الواقع والتحديات"، جامعة الشلف.

4- المقالات:

45- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، جوان 2010.

46-مُحَمَّد مسعي: **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

5- المواقع الإلكترونية:

41- www.andi.dz

48- www.ONS.dz

49 - www.bank-of-algeria.dz

6- إحصائيات ومنشورات:

50- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

51- البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005.

الفصل الأول :

السياسة النقدية ومختلف أبعادها

الفصل الثاني :

السياسة المالية

الفصل الثالث:

تأثير السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر(2001-2014)

قائمة المصادر والمراجع

الفهـرس

خاتمة

مقدمة